الأمم المتحدة

A/64/PV.47

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٤٧**

الاثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فينانن (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**بنود جدول الأعمال ٤٨ (تابع) و ١١٤ و ١٢٠ و ١٢١**

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.**

**متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

**تقارير الأمين العام (A/64/176، و A/64/228 و A/64/350)**

**تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

**إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ٤٨ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية احتفلت بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في إطار بند جدول الأعمال في جلستيها العامتين ١٧ و ١٩ المعقودتين في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. يذكر الأعضاء أيضا أن تقريري الأمين العام الصادرين بوصفهما الوثيقتين A/64/87 و A/64/263 قد نوقشا بالفعل في الجلسة العامة ٢٦ للجمعية التي عقدت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالبند ١١٤ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٦٤، في جلستها العامة ١٥ المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

**السيد ليدن** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

هناك جوانب عديدة لتنفيذ مؤتمر قمة الألفية. وأود أن أركز اليوم على مسألة واحدة هامة هي: تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. إن تقرير الأمين العام التاريخي عن هذا الموضوع، والوارد في الوثيقة A/64/350، ما كان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-60824 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ليقدم في توقيت أفضل. فهو يمثل بداية مجال عمل جديد للأمم المتحدة.

يدعم منظور الاتحاد الأوروبي اعتبارات ثلاثة هي: أولا، إن الآثار المترتبة على تغير المناخ آثار عالمية، وثانيا، إذا ترك الاحترار العالمي بلا رادع سيؤثر علينا جميعا عاجلا أم آجلا – سواء كنا بلدانا غنية أو فقيرة، في الشمال أو الجنوب، وثالثا، إن تغير المناخ ليس تحديا للبعض فحسب، وإنما يبعث على قلقنا جميعا أيضا. وذلك يعني أن ردنا يجب أن يكون عالميا. وبما أن تغير المناخ يمثل تحديات مشتركة، فيتعين علينا الرد باتباع نهج شامل على جميع المستويات وباستخدام جميع أدوات السياسات المتاحة لنا. وليس بوسع أي بلد أن يعالج هذه المسائل بمعزل عن البلدان الأخرى.

تقوم حاجة ملحة إلى العمل. والمخاطر الأمنية التي يشكلها تغير المناخ مخاطر حقيقية. فهي ملموسة بالفعل. ولها تأثير على حياة الناس. إن أحد التدابير الرئيسية سيكون العزم المشترك خلال الفترة التي تسبق مؤتمر كوبنهاغن والتوصل إلى اتفاق جريء هناك.

إن تغير المناخ بإعادته رسم خرائط توفر المياه والأمن الغذائي وانتشار الأمراض والتوزيع السكاني والمناطق الساحلية، سيكون له آثار خطيرة على الأمن والتنمية في مناطق بأسرها. نحن بحاجة إلى بناء القدرات من أجل التأهب لحالات الطوارئ في الأجلين الفوري والطويل، فضلا عن الاستعداد لمواجهة عدد من التحديات غير المسبوقة وغير المتوقعة. ويتيح لنا إطار عمل هيوغو منهاجا هاما في بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.

الفقراء والضعفاء هم الأكثر تعرضا للخطر. فثلث الأفارقة يعيشون في المناطق المعرضة للجفاف. وبحلول عام ٢٠٢٠، من المحتمل أن يتعرض ٧٥ إلى ٢٥٠ مليون أفريقيا آخر للإجهاد المائي. إن ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات الساحلية وتغير أنماط سقوط الأمطار والجفاف قد تؤدي إلى تشريد ما يصل إلى ٢٠٠ مليون شخص في أفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠. واستخلص العلماء نتيجة مفادها أن تغير المناخ يهدد بزيادة حدة هذه الاتجاهات وتقويض قدرة الحكومات على ضمان الأمن والتنمية المستدامة.

أما بالنسبة للناس في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فالصلة بين تغير المناخ والتنمية والأمن ليست مسألة تتعلق بتحقيق الاستقرار الإقليمي فحسب، وإنما البقاء على قيد الحياة على الصعيد الوطني أيضا. ونتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وغمر المياه المالحة، تضع بعض الدول استراتيجيات لنقل السكان وتتاح الفرصة للمواطنين للهجرة. وسيتعين على المجتمع الدولي معالجة الآثار القانونية والسياسية للهجرة الناجمة عن الحوادث المتصلة بالمناخ والمواطنين عديمي الجنسية في المستقبل القريب.

في منطقة القطب الشمالي، آثار تغير المناخ مرئية بوضوح من خلال ذوبان الجليد البحري وذوبان القمم الجليدية في غرينلاند وذوبان التربة الدائمة التجمد. وتآكل السواحل جعل من الضروري بالفعل نقل مجتمعات بأكملها. ولحسن الحظ، فإن هياكل التعاون الدولي التي تجمع بين الدول والشعوب الأصلية المعنية في تلك المجالات موجودة بالفعل. وهذا يعزز الثقة والتعاون ويساعد على معالجة المسائل العابرة للحدود والتكيف مع الظروف الجديدة والمحافظة على الاستقرار وتجنب نشوب الصراع.

كيف يمكن لنا أن نواصل جهودنا لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا؟ يود الاتحاد الأوروبي تسليط الضوء على خمسة مجالات لا بد من اتخاذ إجراءات فيها.

أولا، نحن بحاجة إلى تحويل اقتصاداتنا إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. يجب علينا أن نتخذ إجراءات حازمة وجريئة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة الجماعية. ومن

الضروري الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة بقطع تعهدات ملزمة، ويجب على البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الناشئة المتقدمة، الإسهام باتخاذ إجراءات مكثفة.

ثانيا، يتعين علينا تركيز جهودنا. ويقترح التقرير المرجعي للأمين العام مسارين للعمل. المسار الأول هو التركيز على المجالات ذات المشاكل التي لها عواقب شديدة الأثر ولا رجعة فيها، والمسار الآخر هو الإسراع بتحديد العوامل المقللة للمخاطر. ويتعلق الأمر بإيجاد حركة تصاعدية من التغيير الإيجابي واستخدام الأدوات المتاحة بشكل منتظم. وسيساعد تركيز جهود البحث على مواصلة تحسين فهمنا لمسببات تغير المناخ والخيارات المتاحة لنا للتخفيف من أثره.

ثالثا، ينبغي أن نحدد ونعزز العلاقات المترابطة بين تغير المناخ والأمن، وبين تغير المناخ والتنمية، وبين التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. ويتعلق التكيف بأشكال التنمية التي يتحدد فيها التقدم بالقدرة على إدارة المخاطر. وهناك أوجه تناغم ينبغي استكشافها بين تدابير التكيف وتخفيضات الانبعاثات. وينبغي أن يقترن الاستثمار في جهود التكيف والتخفيف بالجهود الرامية إلى معالجة ومواجهة التهديد الذي يتعرض له الأمن الدولي جراء تغير المناخ. وينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجالات الإنذار المبكر وإدارة الصراعات وبناء السلام في سياق الاحترار العالمي. ويتعين النظر إلى تلك الإجراءات كافة باعتبارها جزءا من سياسة الأمن الوقائي.

رابعا، يشكل التكيف مع تغير المناخ تحديا لجميع البلدان. ويجب علينا أن نولي اهتماما خاصا لأضعف الفئات والفقراء. ومن الأهمية بمكان أن نعزز قدرة الأفراد والمجتمعات والأنظمة البيئية على مواجهة هذا التحدي. وسيكون التكيف في القطاع الزراعي حاسما لكفالة الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للفقراء. كما توضح مجموعة من الأعمال العلمية أهمية تطبيق المنظور الجنساني على التكيف. فتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عوامل مقللة للمخاطر. وهي مطلوبة في حد ذاتها غير أنه بمقدورها أيضا أن تقلل من مخاطر انعدام الأمن الناجمة عن المناخ. ويمكن أن تكون لأنشطة التكيف الإقليمية والمتعددة الجنسيات آثار في إيجاد الثقة وبناء السلام.

وأخيرا وليس آخرا، نظرا لأن جدول الأعمال جدول شامل، فمن المطلوب القيام باستجابة متعددة الأطراف. وبمقدور الأمم المتحدة دون سواها من المنظمات الأخرى أن تتناول هذه المسألة بكل أبعادها وعليها أن تضطلع بدور ريادي في ذلك. وتقرير الأمين العام هو الأول من نوعه وبإمكانه أن يشكل للأمم المتحدة انطلاقة حيوية. وبينما يشكل السبيل الذي أوضحه الأمين العام للمضي قدما أساسا جيدا لمواصلة العمل، كان الاتحاد الأوروبي يحبذ لو تم تقديم توصيات أكثر تحديدا. وينبغي زيادة إبراز دور الأمم المتحدة من حيث المسؤوليات الملقاة على عاتقها وقدراتها ومواردها. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يستطيع الأمين العام استخدام بعض اقتراحاتنا بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تواجه التحديات الناشئة.

ومن الهام أن نواصل تعزيز المعرفة ومناقشة الحلول بصورة مشتركة على الصعيد العالمي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، نظر أعلى جهاز لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي، المجلس الأوروبي، في أثر تغير المناخ على الأمن الدولي، وفي الكيفية التي يؤثر بها على أمن أوروبا، والكيفية التي ينبغي بها للاتحاد الأوروبي أن يتصدى له. وتوبع هذا التقييم بتوصيات أكثر تحديدا لاتخاذ إجراء. ونتيجة لذلك، عززنا نهجنا لمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، غير أننا بحاجة إلى تحسين قدراتنا في مجالي التحليل والإنذار المبكر. ولا يمكن

للاتحاد الأوروبي أن يقوم بذلك بمفرده. ويجب علينا الآن أن نعزز جهودنا، لا سيما مع الأمم المتحدة.

ويشكل تغير المناخ وتداعياته على الأمن موضوعا ينبغي الإبقاء عليه بانتظام في جدول أعمال الجمعية العامة، استنادا إلى التقارير المنتظمة للأمين العام. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي نظر مجلس الأمن في هذه المسألة على أساس منتظم، عند الاقتضاء.

وأول خطوة وأكثرها إلحاحا على طريق استتباب الأمن لدى مواجهة تغير المناخ هي إبرام اتفاق عالمي وطموح وشامل في كوبنهاغن. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأنه لا بديل عن التوصل إلى نتيجة ناجحة في اجتماع كوبنهاغن. ومن مصلحة جميع الدول، بل من مسؤوليتها، إبرام صفقة طموحة وملزمة.

**السيد بيك** (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ وهي: بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جمهورية جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، ناورو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبلدي، بالاو.

ترحب الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/64/350، بعنوان ''تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن''، ونود أن نتقدم بخالص الشكر إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشعبة التنمية المستدامة على الدور الريادي الذي اضطلعتا به لإعداد هذا التقرير الشامل والموضوعي في فترة وجيزة. وأمامنا فرصة صغيرة ومميزة لاتخاذ إجراء ونقدر النهج الملح الذي تناول به الأمين العام هذه المسألة.

ويتضح من التقرير أن تداعيات تغير المناخ على الأمن ليست نظرية ولكن حقيقية. ونلاحظ على نحو خاص أن التقرير يحدد المخاطر الناشئة المتصلة بتغير المناخ التي يجدر ''زيادة اهتمام المجتمع الدولي بها''(A/64/350، ص.٢). وهي، على حد تعبير التقرير، المخاطر التي يبدو أن احتمالات وقوعها عالية، والمخاطر الضخمة الحجم، أو التي قد تحدث بصورة خاطفة نسبيا، أو يكون طابعها غير مسبوق (نفس المرجع). وتشمل هذه المخاطر زوال الإقليم، وانعدام الجنسية، وزيادة أعداد المشردين.

وقد وقعت هذه المخاطر كافة أو يمكن أن تقع قريبا في منطقة المحيط الهادئ. والطابع الواقعي والملح لهذه التهديدات هو الذي دفع الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، في البداية، إلى تقديم القرار ٢٨١/٦٣، الذي يتضمن طلب تقرير للأمين العام. وهذه الحقيقة هي التي تجعل من الحاسم على نحو متزايد أن تتناول جميع الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، هذه المسألة.

ويحدد التقرير أولا الخطر الذي يتعرض إليه رفاه بني البشر في مجالات الزراعة والمياه والصحة والمناطق الساحلية والمستوطنات البشرية والمرافق الأساسية. والواقع أن هذه المخاطر هناك شعور بها فعلا في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، وقد تناولناها بصورة شاملة في تقريرنا، مثلما تناولتها التقارير الوطنية لأعضائنا، المتوافرة في موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على شبكة الإنترنت.

بعد ذلك ينتقل التقرير إلى الآثار السلبية لتغير المناخ على التنمية الاقتصادية. وقد تناولنا هذه الجوانب في تقاريرنا ونود أن نجدد التأكيد هنا على أن تحسن الأمن والتنمية وتدهورهما يعززان بعضهما بعضا. ويسر الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ شروع المجتمع الدولي في النظر في تغير المناخ بصورة شاملة. ولم نعد

نناقش – بل ينبغي ألا نناقش – أيهما أهم من الآخر التنمية أم الأمن. وأعتقد أننا جميعا نتفق الآن على أنهما متوازيان وأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون استتباب الأمن.

وفي هذا الصدد، يفتح الفصل الخامس من التقرير، المعنون ''المخاطر الناشئة عن عدم تنسيق القدرة على التكيف''، آفاقا جديدة. فهو يجمع مختلف العناصر ويبين الكيفية التي تشكل بها الآثار السلبية لتغير المناخ، في حد ذاتها أو اقترانا بآثار أخرى، خطرا واضحا على الأمن. ويساورنا القلق على نحو خاص من أنه

> ''إنه في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، تزيد الآثار السلبية لتغير المناخ بالفعل من معدل الهجرة الداخلية والترحيل، إذ ينزح الناس من المناطق الريفية والجزر النائية نحو المراكز الحضرية متى فقدوا مصادر عيشهم وأراضيهم بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر. وتسبب هذه الهجرة ضغوطا هائلة على خدمات الغذاء والسكن والتعليم والصحة وإمدادات المياه، إذ تجد المجتمعات المستقبلة مشقة في استيعاب أعداد المهاجرين (*A/64/350*، الفقرة ٥٧).

ويشير التقرير أيضا إلى تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، التي تتوقع أن عدد الأشخاص الذين ربما يحاولون الهجرة بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي بحلول عام ٢٠٥٠ سيتراوح بين ٥٠ مليونا و ٣٥٠ مليونا.

كما يشير التقرير إلى جوانب عدم اليقين التي ينطوي عليها الإطار القانوني الدولي لمواجهة التشريد الناجم عن آثار تغير المناخ. وفي نفس الوقت، وهذا ليس أمرا نظريا، فقد تسببت الآثار السلبية لتغير المناخ بالفعل في عمليات نزوح داخلي في بابوا غينيا الجديدة، توفالو وجزر سليمان وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، فإن إعادة التوطين الداخلي ليست ممكنة ببساطة بسبب العوائق الجغرافية. والنزوح إلى بلد مجاور أو بلد ثالث قد يكون الخيار الوحيد إذا استمر تغير المناخ بالمعدل الحالي أو بمعدل أعلى بدون اتخاذ إجراءات فعالة وعاجلة من جانب المجتمع الدولي في مجال التخفيف من حدة هذه الآثار.

ولكن، في حين أن القانون الدولي ليس واضحا، فإن بعض الناس، وفقا لتحليل أجراه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، قد يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، بينما قد لا يتمتع آخرون بالحماية. ولا توجد رغبة تذكر في توسيع اتفاقية اللاجئين لتغطي صراحة المشردين نتيجة تغير المناخ، خوفا من خطر تقليل الحماية الممنوحة حاليا لكل اللاجئين. وقد بدأت بالفعل المناقشة بشأن ما يلزم عمله لسد هذا الفراغ القانوني وينبغي إجراء هذه النوعية من المناقشات في الوقت المناسب.

بيد أنه، لا يجوز في ظل أي ظروف استخدام جهود حماية المشردين بسبب المناخ ذريعة لعدم اتخاذ إجراء بشأن التخفيف والتكيف. يجب أن نركز جهودنا أولا وأخيرا على وقف هذه الهجرة القسرية وامدد سكان منطقة المحيط الهادئ بالموارد الضرورية لحماية سلامة أوطانهم الجزرية، وهويتهم الثقافية الفريدة وقدرتهم على توفير سبل عيشهم. إن ترك أرض الأجداد، وفي السيناريو الأسوأ، ترك البلد بأكمله هو توقع مستقبلي مؤلم وغير مقبول لشعبنا.

سأنتقل الآن إلى الفصل السادس، وهو من نواح عديدة أبرز فصول التقرير. إن عنوانه ''خطر زوال الإقليم وانعدام الجنسية''. يوضح التقرير مثالا مزعجا لكنه صحيح عندما يقول:

”في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، ربما يكون ارتفاع مستوى سطح البحر هو ذروة الخطر الأمني الذي يهدد وجود البلدان الصغيرة الواطئة ذاته، مثل جزر الملديف، حيث ٨٠ في المائة من الأراضي لا ترتفع عن مستوى سطح البحر إلا بأقل من متر واحد، ويمكن لذلك أن تختفي على مدى السنوات الثلاثين القادمة“. (المرجع نفسه، الفقرة ٧١)

نحن نتكلم عن بقاء دول وشعوب وثقافات فريدة، يهددها كلها خطر الآثار السلبية لتغير المناخ.

وإضافة إلى ذلك، لم يضطر القانون الدولي مطلقا للتصدي لمسألة اختفاء أي بلد. وهناك قضايا سياسية معقدة فيما يتعلق بأنسب الوسائل للتعامل مع حقوق السكان المتضررين، والفقد الجزئي والكلي لأرض ذات سيادة والآثار على المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة. إن التداعيات على الشعوب المتضررة من حيث حقوق الإنسان، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية للبلدان المعنية ومسألة السيادة، كلها أمور تتعلق بالانطباع الأول وذات أهمية دولية غير عادية.

ويحاول الفصل الأخير من التقرير الإشارة إلى طريق إلى الأمام بشأن وقف التهديدات الناشئة والتصدي لها. إن التخفيف والتكيف هما أهم عنصرين، يجري التعامل مع كلاهما في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. تفصلنا الآن أيام عن مؤتمر كوبنهاجن، وتتوقع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، كأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أن يضمن كل الزعماء صراحة بقاءنا وأمننا وسلامة أراضينا بقطع التزامات دولية ثابتة من خلال إبرام صكوك ملزمة قانونا يتم اعتمادها في كوبنهاغن.

إن الخيارات السياسية بشأن تغير المناخ جرى تحديدها الآن بوضوح في نصوص جرى التفاوض عليها. سيكون الخيار أمام الزعماء في كوبنهاغن ما إذا كان المجتمع العالمي لديه الإرادة السياسية الكافية، أم لا، لضمان أمننا من خلال إبرام صكوك قانونية مع اتخاذ إجراءات جادة ومحددة بشأن الانبعاثات الناشئة عن كل الدول. وإذا أخفقنا، سنخذل أنفسنا والأجيال المقبلة بتأخير القرارات التي يلزم اتخاذها الآن. ولن يكون الإعراب عن المشاعر الأخلاقية الواهية في كوبنهاجن بديلا لمعاهدات ملزمة قانونا ولن يفعل سوى القليل لضمان أمن الأكثر ضعفا من بين أعضائنا.

نحن نتطلع إلى كوبنهاجن من أجل اتفاق يستخدم، ضمن جملة أمور أخرى، تفادي الآثار السلبية لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية كأحد المعايير الرئيسية لتقييم مدى ملاءمته واتساقه مع المبدأ الوقائي ومبدأ المنع. ويجب أن يشمل هذا الاتفاق مجموعة من أنشطة التخفيف من الآن، وحتى عام ٢٠١٢ وما بعده لتحقيق التثبيت الطويل الأجل لمستويات تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات تقل عن ٣٥٠ جزءا لكل مليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ والحد من زيادات المتوسط العالمي لدرجة حرارة سطح الأرض عند أقل من ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات عصر ما قبل الثورة الصناعية؛ والترتيب لبلوغ الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة ذروتها بحلول عام ٢٠١٥ وانخفاضها بعد ذلك.

وكما قلت من قبل، فإن تقرير الأمين العام يثري بدرجة كبيرة المناقشة بشأن تغير المناخ. إنه يشير إلى نقاط التداخل بين جوانب التنمية والتداعيات الأمنية، إضافة إلى نقاط التباعد. والحق، فإن الجمعية العامة باتخاذ القرار التاريخ ٢٨١/٦٣، تبنت نفس وجهة النظر. ويوضح التقرير أنه لا تزال هناك فجوات فيما يتعلق بكيفية تصدي النظام الدولي للتداعيات الأمنية المترتبة على تغير المناخ. لقد حان

وقت استكمال الأدوات المستخدمة للتصدي لتلك التداعيات.

ولا بد من أن تبقى الصلة بين تغير المناخ وتوفير الأمن محور تركيز دائم للمداولات في الأمم المتحدة. ونحن نؤكد من جديد على دعوتنا إلى إدراج بند ”الأمن وتغير المناخ“ كبند سنوي في بنود جدول الأعمال في الأمم المتحدة وعلى الإقرار الرسمي بالصلة بين الأمن وتغير المناخ. ونحن نشارك بالفعل بفعالية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الاتفاقية الإطارية. لقد آن الأوان كي يكمل مجلس الأمن المناقشة بالنظر في الجوانب المناسبة التي تقع ضمن ولايته.

سأضيف الآن الملاحظات التالية بصفتي الوطنية ممثلا لجمهورية بالاو. يتصور تقرير الأمين العام الممتاز، كما قلنا، أن السلام الدولي سيتأثر على الأرجح بانعدام الجنسية. ويعني هذا الاستنتاج الذي يصيب بالقشعريرة، أننا لأول مرة في تاريخ العالم، نفكر في فقد دول أعضاء. وحتى الآن، تنامت عضوية هذه الهيئة بمرور الوقت. كيف سنشعر عندما ينعكس الاتجاه؟ وعلى المجتمع الدولي أن يعد نفسه لمواجهة هذه الحقيقة بالآليات المتاحة له.

نحن نسلم بأن مجلس الأمن وحده يملك سلطات استثنائية للتعامل مع تهديدات كهذه. لا، نحن لا نتوقع أن يصد المجلس ارتفاع مستويات البحار، لكننا، ندعو المجلس إلى أن يستخدم بطريقة مبتكرة سلطاته بموجب الفصل السابع من الميثاق لوضع أهداف تتعلق بالانبعاثات يمكن فرضها بالقانون وأن يمنح القوة لما، يبدو الآن، أنه عملية تطوعية غير مؤثرة.

**السيدة كولونتاي** (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تشهد التقارير الكثيرة التي قدمها الأمين العام عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح على حقيقة أن آثار الأزمة المعقدة والمتعددة الأوجه تهدد بعدم بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بحلول عام ٢٠١٥.

لقد أدى خطر خفض المساعدة الإنمائية الرسمية والافتقار إلى آليات مالية عالمية مرنة وعدم إمكانية التنبؤ بالموارد المقدمة إلى البلدان المتلقية أثناء الأزمة إلى تراجع حاد في فعالية التدابير الإنمائية التي تتخذها حكومات البلدان النامية والمتوسطة الدخل. وفي هذا السياق، نعتقد أن من الضروري مواصلة تقديم وزيادة المساعدة للبلدان النامية والمتوسطة الدخل لأن تلك البلدان تحديدا يمكن أن تصبح قوة دافعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا.

تدرك بيلاروس مسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي على صعيد التنمية وهي تسهم بصورة كبيرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزت جمهورية بيلاروس تقدما كبيرا في الداخل في طائفة من المجالات بفضل دعم الدولة المحدد الأهداف للرعاية الصحية والتعليم والزراعة والطاقة وغيرها من قطاعات الاقتصاد. وفضلا عن ذلك، فإننا نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل الدولية يمكن أن تعطي دفعة لجهود التنمية بإيجاد آليات لتحسين فرص وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى التكنولوجيات الجديدة والمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة.

في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها البالغ إزاء الآثار السلبية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتي يتمثل أحد تجلياتها في الاتجار بالأشخاص. وأقر زعماء العالم أيضا بأن هذه الاتجار ما زال يشكل تهديدا خطيرا للبشرية ويتطلب استجابة دولية متضافرة. وقبل بضعة أيام، اعتمدت اللجنة الثالثة بتوافق الآراء مشروع قرار بشأن زيادة تنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص، من شأنه تعزيز جهود

الدول الأعضاء الرامية إلى إنهاء ذلك الشكل المعاصر للرق سريعا.

ونتيجة للقرارات المتخذة في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، فقد اقتربنا اليوم أكثر من أي وقت مضى من إعداد خطة عمل شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص هي ستصبح آلية فعالة لحشد جهود المجتمع الدولي للقضاء على ذلك الداء الاجتماعي. ومشروع القرار يعزز تلك الفكرة ويشدد على أهمية إجراء مشاورات شفافة ومفتوحة بشأن خطة العمل الشاملة مع مراعاة احتياجات جميع الأطراف المعنية وآراء الدول الأعضاء كافة.

للمرة الأولى في السنوات الأخيرة، يؤدي عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة إلى اعتماد قرار جوهري في الدورة الثالثة والستين. ويشيد وفد بيلاروس بالنتيجة الممتازة للمفاوضات وبرئيسيها، النرويج وإكوادور. ونلاحظ أيضا مرونة وحسن نية وفود حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، اللذين كان لهما تأثير مباشر وإيجابي على نتيجة عملية المفاوضات.

تعتقد بيلاروس أن هناك ثلاثة عناصر مهمة أساسية لنجاح عملية تنشيط الجمعية العامة مستقبلا. أولا، يتعين علينا تعزيز ممارسة عقد مناقشات مواضيعية للجمعية العامة حول قضايا الساعة في جدول الأعمال الدولي ومتابعة سيرها في أفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية واعتماد القرارات ذات الصلة. ثانيا، يتعين علينا زيادة الوعي العام بعمل الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال أحدث المنافذ الإعلامية والتكنولوجيا الجديدة. ثالثا، يتعين علينا تنفيذ أحكام جميع القرارات السابقة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

في المشهد المتعدد الألوان لإصلاح الأمم المتحدة، ينصب معظم الاهتمام على إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى التعجيل بالبحث عن حل وسط لتوسيع تشكيل مجلس الأمن وزيادة فعالية عمله.

تشيد بيلاروس إشادة خاصة بلجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. ونحن مقتنعون بأن توسيع عضوية اللجنة سيساعد على تعزيز قدرتها العلمية وزيادة سلطتها على السواء. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الافتقار إلى الحسم بشأن عضوية اللجنة والآثار السلبية المحتملة لذلك على نوعية عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، ترحب بيلاروس بنية الجمعية العامة النظر في ضم أعضاء جدد إلى اللجنة قبل نهاية الدورة الرابعة والستين. ونلاحظ حسن توقيت اقتراح الأمانة العامة بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لعمل اللجنة وندعو الوفود إلى تأييد تلك الاقتراحات في إطار المناقشات بشأن مشروع الميزانية في اللجنة الخامسة.

**السيد بينيتز فيرسون** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): للأمم المتحدة دور حاسم في متابعة المؤتمرات واجتماعات القمة الكبرى التي تعقدها. ولذلك الدور أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الدولي الحالي الذي يتسم بترابط أزمات متعددة، والتي نشدد من بينها على الأزمة المالية والاقتصادية الخطيرة، وهي إحدى أخطر العقبات أمام تنمية دول الجنوب.

في ظل الحالة الراهنة، من الواضح أن سلطة هذا المحفل العالمي مستمدة من عدة أشياء من بينها حقيقة أن طابعه التمثيلي وشرعيته لا يمكن الاستعاضة عنهما بأندية تقتصر عضويتها على بلدان تسعى إلى التلاعب بالعملية الدولية لصنع القرارات في المسائل الاقتصادية والمالية. ويجب اليوم أكثر من أي وقت مضى الاستجابة كما ينبغي لأصوات جميع البلدان، وبخاصة أصغرها وأفقرها، والاهتمام بها. ولذلك، تؤيد كوبا عقد جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة في العام المقبل لمتابعة الالتزامات التي قُدمت

قبل ١٠ سنوات في إعلان الألفية، وبخاصة تلك التي تتناول التنمية.

والأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقنا عليها في ذلك الوقت، إلى جانب الأهداف الأخرى التي لا تقل عنها أهمية في مجال التنمية والتي في الوثائق الختامية لاجتماعات القمة والمؤتمرات الكبرى التي سبقت ذلك الحدث التاريخي، يجب أن تكون محور تحليلنا في عام ٢٠١٠. وتلك المناسبة ينبغي ألا تكتفي بإعادة التأكيد على الوثائق وتكرار العبارات المتفق عليها، بل ينبغي أن تتيح أيضا إجراء تحليل متعمق للأسباب الجذرية لاستمرار الفقر والتخلف. وينبغي أيضا أن تكون فرصة لاقتراح تدابير ملموسة وبديل عملي للقضاء على الفقر.

ينتظر أن يشهد عام ٢٠١٠ أيضا استعراضا للالتزامات المقدمة بخصوص التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكوبا واحدة من هذه الدول وستشارك بنشاط في تلك العملية التي ينبغي أن تركز على إجراء تحليل موضوعي للأهداف المتفق عليها في مؤتمري بربادوس وموريشيوس التاريخيين.

تؤكد كوبا مجددا أهمية مضاعفة الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيكون التقييم الذي سيجري في عام ٢٠١٠ للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لحظة حاسمة للنظر في تلك المواضيع.

قبل ذلك الاجتماع، سيتوفر لنا العديد من الفرص لإجراء تحليل متعمق للتدابير اللازمة للتغلب على ما تبقى من العقبات ومواجهة التحديات الجديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل تلك الفرص استعراض فترة ١٥ عاما من تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عملها ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المقرر إجراؤه خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة مركز المرأة، في آذار/مارس ٢٠١٠. سيكون هناك أيضا الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرس لتنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

استحوذ تغير المناخ مؤخرا على اهتمام العالم بأسره مع اقتراب عقد مؤتمر قمة كوبنهاغن. ولكن ما هو مثير للقلق أنه على الرغم من أن هناك وعيا كاملا بالخطر الجسيم الذي يمثله تغير المناخ على البشرية، لم تتمكن المفاوضات التي أجريت قبل مؤتمر كوبنهاغن من إحراز التقدم المطلوب الذي كنا نأمل فيه.

وما برحنا ننتظر بسبب ذلك الركود لفترة ليست بالقصيرة، وهو عدم توفر إرادة سياسية قوية لدى البلدان المتقدمة النمو عندما يتعلق الأمر بالالتزام بخفض انبعاثاتها إلى المستوى الذي يتناسب مع مسؤولياتها التاريخية والحالية وتماشيا مع المعايير التي اقترحتها التقييمات العلمية. تلك البلدان مترددة أيضا في توفير الموارد والتكنولوجيا اللازمة لتمكين البلدان النامية من معالجة ظاهرة تغير المناخ.

للأسف، يبدو أن كل شيء يشير إلى أن مؤتمر كوبنهاغن لن يحقق النتائج التي كانت تأمل فيها الأغلبية. ويبدو أن اعتماد الالتزامات الملموسة والملزمة التي ندعو إليه سيتأجل مرة أخرى. إلى متى يجب علينا الانتظار ومستقبل الإنسانية جمعاء في خطر؟

سيكون للطريقة التي نواجه بها اليوم تغير المناخ تأثير مباشر على آفاق التنمية لدى جزء كبير من الإنسانية. إن التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن تغير المناخ ما زال ممكنا إذا اتخذنا موقفا سياسيا جديدا إزاء عملية المفاوضات. وبوسعنا الانتصار في المعركة ضد تغير المناخ ويجب علينا ذلك. فلا ننتظر حتى يفوت الأوان.

**السيد غوتييريز** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، احتفلنا بالذكرى السنوية الرابعة والستين لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة. وخلال تلك السنوات الـ ٦٤ شاركت بيرو بهمة في عمل المنظمة انطلاقا من الاقتناع نفسه بأن تعددية الأطراف هي الطريق الأكثر ملاءمة لبناء عالم أفضل. وبالتالي نحن نرحب بارتياح كبير بقوة الدفع الجديدة التي تعطيها الدول لتعددية الأطراف بوصفها مجالا للحوار السياسي والتعاون اللذين باستخدامهما يمكن التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وكان أحد أهم الإنجازات للأمم المتحدة في ذلك السياق عقد مؤتمر قمة الألفية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). وتكتسي تلك الوثيقة أهمية تاريخية خاصة لأنها تسلم بالمسؤولية الجماعية للحكومات عن العمل من أجل المساواة والعدالة وضمان تقاسم فوائد العولمة بالتساوي. ووضع مؤتمر القمة ثمانية أهداف ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وضمت الالتزامات التي تعهدت بها الأمم المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

منذ البداية، استخدمت دولة بيرو تلك الأهداف الثمانية – سبعة منها حددت جداول زمنية – بوصفها المحور الذي تسترشد به سياساتها الاجتماعية في مكافحة الفقر وتعزيز الشمول. واليوم، بدأنا نرى النتائج المترتبة على ذلك النحو الذي أكده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام ٢٠٠٨ عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

يؤكد التقرير التقدم الذي أحرزته بيرو في تخفيض مستويات الفقر من نسبة ٥٤,٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ وخفض مستوى الفقر المدقع من ٢٣ في المائة إلى ١٢,٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وبالتالي، فهدف تخفيض عدد الأفراد الذين تقل دخولهم عن خط الفقر المدقع إلى النصف على وشك أن يتحقق في بيرو.

وفي مجال التعليم، فقد حققنا تقريبا تعميم التعليم الابتدائي في بيرو. وانخفضت نسبة الأمية من ١٨,١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨.

أما في مجال الخدمات الأساسية، فقد ازدادت نسبة المنازل التي تصلها مياه الشرب من ٤٩ في المائة في ١٩٩١ إلى ما يقدر بـ ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة المنازل التي تصلها الكهرباء من ٤٦ في المائة إلى ٨٠ في المائة خلال الفترة نفسها.

فيما يتعلق بالرعاية الصحية، انخفض المعدل العام لسوء التغذية من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وانخفض سوء التغذية المزمن بين الأطفال من ٢٥,٤ في المائة إلى ٢١,٩ في المائة خلال الفترة نفسها. وتم تخفيض وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات بنسبة ٦٨ في المائة، وهذا يعني أننا سنحقق هذا الهدف قبل الموعد النهائي بثماني سنوات.

مع ذلك، من المهم أن نؤكد، أن هناك الكثير من الأمراض التي لم تدرج صراحة في الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها تؤثر تأثيرا خطيرا على بلدان مثل بيرو. وهي تشمل الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان وارتفاع ضغط الدم وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري. يجب علينا أيضا أن نسلط الضوء على الوفيات والإصابات التي تنجم عن حوادث المرور. كل هذا يؤكد أن هناك حاجة ملحة لتقييم جدوى تعزيز الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية التي يتمثل محورها الرئيسي في مكافحة الأمراض غير المعدية والإصابات.

حكومة بلدي ملتزمة بمواصلة تخصيص أكبر قدر من الموارد ليس لمكافحة آثار التخلف فحسب، وإنما لمكافحة

أسبابه المعقدة أيضا. وفي إطار الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، من الملح أن نعيد تأكيد الالتزامات التي قطعت في الأهداف الإنمائية للألفية، لأن المجالات المختلفة التي تتناولها ضرورية لتحسين رفاه البلدان النامية.

في ذلك السياق، نود أن نكرر شعورنا بالقلق حيال المبالغ الهائلة التي تخصص لحيازة الأسلحة في جميع أرجاء العالم، وهي مبالغ تزداد باطراد كل سنة في خضم أحد أخطر فترات الركود الاقتصادي العالمي. إن لزيادة النفقات العسكرية تأثيرا مباشرا على قدرة بلداننا على مكافحة الجوع والفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك نعتقد أن من الضروري تعزيز الصلة المباشرة بين نزع السلاح والتنمية.

الأزمة تسبب أيضا مشاكل من حيث تعبئة الموارد من أجل المبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ. وبيرو من بين البلدان القليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة تغير المناخ بدون أن تكون من مسبيه الرئيسيين. إن الجهود الكبيرة التي يجب على بلدي القيام بها لتخصيص الموارد للتكيف ستحد من قدرتنا على تلبية الاحتياجات الأخرى للسكان، وبالتالي، قدرتنا على مواصلة العمل على نحو فعال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا مكافحة الفقر.

ومن ذلك المنطلق، ينبغي لمؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر أن يواجه التحدي المتمثل في اتخاذ تدابير تمويلية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وقد قدمت بيرو اقتراحات محددة في ذلك المجال نأمل أن تؤخذ في الحسبان خلال المؤتمر. كما نود أن نشير إلى أن الإنتاج المحظور لأوراق الكوكا يشكل أحد أكثر العوامل تسببا في تدهور الطبيعة. إذ يتسبب قطع أشجار الغابات وحرقها لزيادة الزراعة غير القانونية في تحات التربة، وقد أسفر عن إزالة الأحراج من أكثر من ٢,٥ مليون هكتار من غابة الأمازون، مما يجعل هذه الظاهرة عاملا من العوامل الرئيسية المساهمة في الاحترار العالمي.

لقد ذكرنا في الجمعية العامة أن من المُلح أن نجعل من مكافحة الاتجار بالمخدرات أولوية قصوى في جدول الأعمال الدولي وجدول أعمال التعاون للبلدان المتقدمة النمو، وفقا لمبدأ تشاطر المسؤولية وإن كانت متباينة.

وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350). ويتضمن التقرير عناصر سندرسها بما يلزم من عناية.

وفي ظل سيناريو الأزمة هذا، لا بد من تنشيط نظام الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب علينا أن نستفيد من الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمة باعتبارها محفلا جامعا لتعزيز فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة وصياغة استجابات مناسبة للتغلب على التحديات التي نواجهها اليوم.

وعلى نفس المنوال نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي قررت الجمعية العامة عقده عام ٢٠١٠، في مستهل دورتها الخامسة والستين، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، والذي سيشهد استعراضا للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسنشارك فيه باهتمام بالغ وعلى أرفع مستوى ممكن.

**السيد ماورر** (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق إلى مسألتين في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال، أولا العنف المسلح والتنمية، ثم الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

بادئ ذي بدء، أود أن أتكلم بصفتي رئيس الفريق الرئيسي الذي يقود تنفيذ إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. ويتألف الفريق الرئيسي من إسبانيا وإندونيسيا والبرازيل وتايلند وغواتيمالا والفلبين وفنلندا وكولومبيا

وكينيا والمغرب والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا وسويسرا.

يرحب الفريق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام قيد الاستعراض (A/64/228). وقد صدر التقرير عملا بالقرار ٦٣/٢٣، الذي اتخذ بتوافق الآراء خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام على هذا العمل الجوهري.

ويعرب الفريق الرئيسي عن بالغ ارتياحه للتحليل المفصل الذي يتضمنه التقرير للعلاقة بين العنف المسلح والتنمية ومناقشته للتكاليف البشرية والاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالعنف المسلح. ويعترف التقرير بأن العنف المسلح لا يشكل تحديا إنسانيا فحسب بل عائقا أيضا للتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية المطاف.

ونعتقد أن التقرير يتضمن عناصر قوية ستساعد على المضي قدما بشأن جدول الأعمال المتعلق بالعنف المسلح والتنمية. وعلى وجه التحديد، يسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسية المقبلة بينما يوفر للمجتمع الدولي مجموعة من التدابير الملموسة والموجهة. كما يسلط الضوء على أهمية تعزيز القدرات الوطنية والمحلية بغية منع العنف المسلح والحد منه. وعلاوة على ذلك، يقدر الإسهام الأساسي من لدن الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية في دعم جهود الحكومات لمكافحة العنف المسلح.

واستجابة للتوصية (ح) الواردة في التقرير، التي تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التوعية بالآثار السلبية للعنف المسلح على التنمية، يود الفريق الرئيسي أن يبدأ عملية مفتوحة وشفافة بغية صياغة العناصر الأساسية لقرار محتمل خلال الدورة الحالية. وتنوي هذه العملية المفتوحة تيسير مناقشة واسعة النطاق وجامعة بشأن جوهر التقرير وتوصياته، فضلا عن السبل والوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات دولية أعظم. وستكون لهذا النهج أهمية بالغة بالنظر إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وستفضي عمليتنا المفتوحة إلى مجموعة من الأحداث المتعلقة بالعديد من الجوانب التي تناولها التقرير بغية توعية الدول الأعضاء بأهمية الحد من العنف المسلح باعتبار ذلك وسيلة لتمكين التنمية، وفي آخر المطاف، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبدأ سلسلة الأحداث اليوم الساعة ١٣/١٥ بحدث مواز سيعقد في قاعة الاجتماعات ٤. وعلاوة على ذلك يعتقد الفريق الرئيسي أن تعزيز التنمية سيشكل أحد العوامل الأساسية المساهمة في منع العنف المسلح والحد منه. ونأمل أن تستغل الدول الأعضاء استغلالا كاملا هذا المحفل لاستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بضمان تحقيق تنمية محورها الناس، وبالتالي، التقليل من دوافع اللجوء إلى العنف المسلح.

في الختام، وبالنيابة عن الفريق الرئيسي، أود أن أشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المناقشة القادمة. وهكذا، أشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى إعلان جنيف ومبادئه على أن تفعل ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

وبالنيابة عن سويسرا، أود أن أتكلم الآن عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في العام المقبل.

بعد مضي عامين على صدور الإعلان السياسي وخمسة أعوام على مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ – اللذين يشكلان حدثين وفرا مخططات هامة لمواجهة التحديات الرئيسية وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولاياتها – سيجتمع القادة من جديد، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لدى افتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

ومنذ عقد هذين الحدثين التاريخيين تغير السياق الدولي وأصبح يتسم بتحديات وفرص جديدة. فقد سلطت الأزمة الغذائية والاقتصادية والمالية الأخيرة وتغير المناخ العالمي الضوء على جوانب جديدة لانعدام الأمن والضعف والفقر. وقد أكدت التحديات العالمية تلك بصورة شديدة الطابع المترابط لعالمنا، حيث يشتد الترابط اليوم فيما بين المسائل التي نهتم بها على نحو أكبر من أي وقت مضى ولا يمكن تناولها بمعزل عن غيرها.

والتنمية ليست استثناء. ولكي يكون بمقدور قادتنا أن يقيّموا في العام المقبل التحديات التي تؤثر بصورة مباشرة على التنمية ويناقشوا ما ينبغي اتخاذه من إجراءات محددة لمواجهتها، سيتعين عليهم مراعاة أوجه الترابط المتعددة، مثلا، بين تغير المناخ والتنمية، أو بين السلام والأمن والتنمية، أو بين الاقتصاد العالمي والتنمية. ونرى أن ذلك النهج الشمولي يكتسي أهمية أساسية لتمكين مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ من تبيان السياق العام الذي تندرج فيه التحديات الإنمائية.

منذ عام ٢٠٠٠ والأهداف الإنمائية للألفية تبرهن على كونها وسيلة فعالة لاتخاذ الإجراءات السياسية، وإن المؤشرات المستهدفة المحددة زمنيا، ستظل تلهم جهودنا المشتركة لتحقيق التنمية، من جملة أمور. وفي عام ٢٠٠٨، وفي إطار الحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، استعرض قادتنا بشكل مستفيض ما أحرز من تقدم، وقيّموا الثغرات المتبقية في الجهد العالمي لتحقيق الأهداف المتوخاة، وحددوا ما ينبغي اتخاذه من إجراءات ملموسة على الصعيد العالمي لبلوغها. وبالتالي ينبغي لمؤتمر قمة عام ٢٠١٠ أن يستفيد من ذلك الاجتماع، ومن غيره من الاجتماعات الأخرى، فيتفادى تكرار المناقشات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها فعلا عام ٢٠٠٨.

وفي الخريف المقبل، ينبغي لزعمائنا أيضا أن يقيموا وضع الشراكة العالمية من أجل التنمية التي يدعو إليها إعلان الألفية. وتحقيقا لشراكة حقيقة وفعالة، نحن بحاجة إلى إنشاء مؤسسات دولية أقوى. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن نبالغ في تأكيد الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة أو الحاجة إلى الإصلاحات الضرورية لجعل الأمم المتحدة منبرا أكثر كفاءة وفعالية واتساقا للقيام بالجهود الدولية من أجل السلام والأمن والتنمية.

إن تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وتزايد الترابط بين التهديدات العالمية يشكلان تحديا لكل البلدان، ولكل المؤسسات ولنظام الحوكمة العالمي بأسره. نحن مقتنعون بأن قمة عام ٢٠١٠ فرصة لإظهار أن الأمم المتحدة قادرة على معالجة تلك القضايا المعقدة. كما أنه لحظة حاسمة للتأكيد على أن الأمم المتحدة تبقى المنبر العالمي والشرعي الوحيد للتعامل مع التحديات الواضح ترابطها على نطاق الكوكب والمؤثرة على التنمية والسياق العالمي الذي نعيش فيها جميعا، وعلى جميع هذه التحديات في منبر واحد.

**السيدة روس** (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام المهم عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (A/64/176). ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن منظومة الأمم المتحدة تتخذ إجراءات لإضفاء الطابع المؤسسي على تنفيذ هذه الركيزة المهمة من ركائز تصدي المنظمة للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. لقد بدأ ضحايا هذه الانتهاكات يتلقون المساعدة التي يحتاجون إليها للتعامل مع الاحتياجات الحقيقية الناجمة عن هذه الأعمال الكريهة.

ونقدر الصراحة بشأن كيفية تنفيذ الاستراتيجية عمليا من خلال البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام التي تعمل في أحيان كثيرة في ظروف صعبة. ونرحب بالاعتراف بأنه، مع أن سوء السلوك هذا هو الاستثناء، كما ينبغي أن يكون، فإنه يرتكب من جميع فئات الموظفين وأنه بالتالي يجب اتخاذ تدابير لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتعامل معهما على مستوى منظومة الأمم المتحدة وينبغي أن تشمل التدابير معايير واضحة لسلوك المتعاقدين والشركاء الآخرين.

ونلاحظ أن التقرير يشير إلى مستويات مختلفة من التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري بشأن تنفيذ تدابير مساعدة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. والعمل الذي يجري بالفعل لاستخدام البرامج القانونية والطبية والمجتمعية الأخرى القائمة عمل مفيد جدا.

ونود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى خطوات عملية أخرى يجري اتخاذها لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال، يلاحظ التقرير أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أقرت توصيفات منقحة لوظائف المديرين تشمل المسؤولية عن تنسيق تنفيذ الاستراتيجية. وذلك تحديدا هو نوع التدابير الذي يكفل أن يرى القادة المشغولون أن هذا يشكل أولوية. والمثال الأخر هو إدراج فقرات في العقود تحدد لهؤلاء المتعاقدين معايير السلوك المناسبة. وترى الولايات المتحدة أن هناك ضرورة واضحة لاستمرار رفع تقارير عن تنفيذ هذه الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى استكشاف التدابير الإضافية التي قد تكون ضرورية لتعزيز تطبيق الاستراتيجية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ونود أن نعرب عن تقديرنا على العمل الذي أنجز بالفعل واعترافنا بالتحديات العديدة المقبلة. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد على دعمها لسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا وتناشد كل الدول الأعضاء تعزيز تصميمها على تغيير ثقافة الإفلات من العقاب التي تسمح بوقوع هذه الأعمال الكريهة.

وانتقالا إلى مسألة تغير المناخ وتداعياتها الأمنية المحتملة، لقد أسعد الولايات المتحدة أن تنضم إلى قائمة مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣، بشأن تغير المناخ وتداعياته الأمنية المحتملة، المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأن تدعم مؤيديه الأصليين، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. كما نرحب بفرص عرض وجهات النظر بشأن التداعيات الأمنية لتغير المناخ، على النحو المطلوب في القرار.

وتشجعنا بقدرة الجمعية العامة على تحقيق توافق واسع في الآراء على قرار يتعلق بالمسألة الملحة لتغير المناخ، خاصة في الأسابيع الحاسمة المتبقية قبل انعقاد المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاجن. إن تقرير الأمين العام الشامل عن التداعيات الأمنية لتغير المناخ (A/64/350) يوفر موردا قيما للأطراف في الاتفاقية.

عندما خاطب الرئيس أوباما الجمعية العامة، أكد على خطورة التحديات التي نواجهها. وفي ذلك الوقت، قال ” يجب أن نعترف بأنه لن يكون هناك سلام في القرن الحادي والعشرين ما لم نتحمل مسؤولية الحفاظ على كوكبنا“ (انظر A/64/PV.3).

ولا يمكن إنكار الخطر الذي يمثله تغير المناخ. ويجب ألا نؤجل مسؤوليتنا عن التصدي له. وإذا واصلنا السير في مسارنا الحالي، فسيشهد كل عضو في هذه الجمعية العامة تغييرات لا يمكن عكسها داخل حدوده. وستطغى الحروب بشأن اللاجئين والموارد على جهودنا الرامية إلى إنهاء الصراعات. وستدمر التنمية بسبب الجفاف والمجاعة. وستختفي الأرض التي عاش عليها البشر منذ آلاف السنين.

وستنظر الأجيال المقبلة إلى الوراء وتتساءل لماذا لم نتخذ إجراء، ولماذا أخفقنا في أن نترك لها بيئة تستحق أن تكون إرثنا لها.

لقد جعلت الولايات المتحدة النهوض بجدول أعمال تغير المناخ أحد أولوياتنا القصوى في الأمم المتحدة. إن مناقشة اليوم تعزز اعترافنا الجماعي بأن تغير المناخ العالمي يتطلب استجابة عاجلة وأوسع تعاون ممكن لكل البلدان. والولايات المتحدة تؤكد من جديد على التزامها بالاضطلاع بدور قيادي في هذا المسعى العالمي المهم.

**السيد نورماندين** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

ترحب كندا وأستراليا ونيوزيلندا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (A/64/176).

منذ اعتماد الاستراتيجية قبل عامين، ظل التقدم المحرز في تنفيذها بطيئا. لكن، قطعت خطى مهمة إلى الأمام لكفالة توفير المساعدة والدعم للضحايا في المستقبل. ويحدد التقرير عددا من الإجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذت منذ اعتماد الاستراتيجية، مثل مجموعة أفضل الممارسات لفرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما يحدد التقرير التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية، وهي تشمل الافتقار إلى الإبلاغ على الصعيد المجتمعي وآليات شكاوى للتعامل مع هذه القضايا. وبالنسبة لقضية حساسة وشخصية كقضية الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من السهل فهم أن الضحايا قد يجدون صعوبة في التقدم والإبلاغ عن معاناتهم، ومسألة النقص في الإبلاغ مألوفة في هذه الظروف.

وترى كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن من الضروري أن تواصل منظومة الأمم المتحدة عملها لتنفيذ الاستراتيجية، وأن يجرى الاضطلاع بهذا العمل بطريقة شاملة على نطاق المنظومة بأسرها.

ولن تُنشأ آليات قطرية لتيسير حصول الضحايا على الخدمات التي يحتاجون إليها ولن تتحقق الحماية الشاملة من الاستغلال والاعتداء الجنسيين بدون كامل جهود منظومة الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والإنمائي وفي حفظ السلام وعملهم معا.

ومن المهم للغاية مواصلة العمل بشأن هذه الاستراتيجية لكي يحصل الضحايا على المساعدة التي يحتاجونها ويستحقونها. وتؤيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا بقوة استمرار تنفيذ الاستراتيجية وتدعم الخطوات المقبلة المبينة في تقرير الأمين العام.

أتكلم الآن بصفتي الوطنية واسمحوا لي بأن أتطرق بإيجاز إلى تقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350) المقدم أيضا في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال.

تود كندا مرة أخرى أن تهنئ الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على قيادتها في الدفع بمسألة الأمن وتغير المناخ إلى صدارة عملنا في الأمم المتحدة. والخطر الوجودي الذي يواجه الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ، على وجه الخصوص، يضيف إلى هذه المسألة الهامة بعدا إنسانيا ملحا وحقيقيا للغاية.

ويتطلب التحدي العالمي لتغير المناخ استجابة عالمية. وعلى الصعيد الدولي، تعمل كندا من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي طموح بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢، وذلك في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي يعقد في كوبنهاغن في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

رحبت كندا باتخاذ القرار ٢٨١/٦٣ بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ونرحب بالدعوات التي تطالب هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بتكثيف جهودها في النظر في التداعيات المحتملة لتغير المناخ على الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

إن التقرير الشامل للأمين العام سييسر تبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء التي تتبنى آراء متباينة بشأن هذه المسألة الهامة وسيساعد على وضع عملنا في سياقه الصحيح.

وختاما، أود أن أشكر الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على قيادتها بشأن هذه المسألة.

**السيد أوربينا** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في عام ٢٠٠٧، طلب مني رئيس الجمعية العامة تنسيق عمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المكلف بصياغة استراتيجية بشأن مساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبالتالي، فإن كوستاريكا ترغب في أن تتكلم تحديدا عن ذلك الموضوع اليوم.

نرحب بالتدابير المتخذة والتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (A/64/176). عندما انتهى عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، قلت إنه يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في تلبية احتياجات الضحايا، وهو أمر ينبغي أن يكون مصدر ارتياح كبير للأمم المتحدة ولجميع من شاركوا منا في صياغة الاستراتيجية.

وبينما بدا أن طابع الموضوع ونطاقه يثيران عقبات يصعب التغلب عليها، فقد أمكن التوصل إلى اتفاق بفضل التزام جميع الدول الأعضاء في المنظمة بمساعدة الضحايا. وكان من المهم بصفة خاصة الفصل بين استراتيجية المساعدة وسياسة عدم التسامح مطلقا التي تكتفي بالتركيز على البعد الإنساني لمساعدة الضحايا ودعمهم.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق بالفعل، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للوصول إلى تركيز واسع حقا على مساعدة الضحايا، ومبني على مبادئ الحماية الشاملة والتضامن والمسؤولية. ويخبرنا التقرير بأن ضحايا تلك الانتهاكات بدأوا الآن في الحصول على المساعدة والدعم الأساسيين في الوقت المناسب بما يتماشى مع احتياجاتهم المحددة.

ومن خلال هياكل منظومة الأمم المتحدة، يجري بالفعل تقديم الدعم الطبي والقانوني والنفسي والاجتماعي إلى جانب الدعم العاجل في مجالات الإسكان والمأكل والملبس. والاستراتيجية جزء لا يتجزأ من التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لمنع الانتهاك والاستغلال الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والتصدي لهما.

وفي هذا الصدد، نحن ننظر بعين الرضا إلى التقدم المحرز في تنفيذ العاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية وحفظ السلام للاستراتيجية. وندعم ذلك النهج الشامل ونتطلع إلى توطيده في المنظومة بالكامل. ونرحب ترحيبا حارا بالتدابير والصكوك التي تنفذ لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية من خلال فرقة العمل التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة الدعم الميداني وندعو إلى تعزيزها.

وختامـا، تقـر كوسـتاريكا بالعمـل الـذي أُنجـز وتسترعي الانتباه إلى التحديات المتبقية. وندعو موظفي الأمم المتحـدة مـرة أخـرى إلى أن يلتزمـوا في تـصرفاتهم بـأعلى مستويات المعايير الأخلاقية.

**السيد ميديكسا** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان على منحه هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات حول البند ١١٤ من جدول الأعمال، ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره المقدم في إطار ذلك البند من جدول الأعمال، المعنون ”تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن“ (A/64/350).

تدرك دول أعضاء كثيرة في بياناتها، على النحو المعبر عنه في تقرير الأمين العام، أنه يتعين بحث التداعيات المحتملة لتغير المناخ على الأمن في سياق التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الموجودة من قبل وتشكل عوامل رئيسية في أمن الأفراد والمجتمعات والدول. وإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) يجسد جميع تلك التقييمات ويعبر عنها بصورة كافية.

إن استمرار الفقر والجوع والمرض والنمو السريع للمستوطنات الحضرية غير الرسمية وعدم كفاية الهياكل الأساسية والندرة المتزايدة للأرض والمياه وغيرها من الموارد تحديات يجب التصدي لها بفعالية لتخفيف تداعيات تغير المناخ على الأمن.

وخلاصة القول إنه يمكن تقليل التهديدات من خلال التنمية المستدامة، بما في ذلك كفالة شرعية وفعالية الحوكمة والمؤسسات وكذلك التسوية السلمية للمنازعات. وفضلا عن ذلك، فقد أصبح من الواضح الآن أن التباطؤ الكبير للنمو نتيجة تغير المناخ يمكن أن يشكل تهديدا أمنيا خطيرا للبلدان النامية بزيادة حدة الفقر واليأس. لذلك ينبغي تعزيز النمو الاقتصادي من أجل تعزيز القدرة على الصمود والمحافظة على الاستقرار السياسي ومواصلة التعاون الدولي في التصدي للتحديات المختلفة التي يواجهها السكان المحرومون. وهذا الواقع يتجسد بوضوح في مناقشة تقرير الأمين العام للقنوات الخمس التي يمكن من خلالها أن يؤثر تغير المناخ على الأمن، وحيث تبين إحدى هذه القنوات أن العلاقة بين التنمية والسلام جرى إثباتها تجريبيا. ويتطلب صون السلام والاستقرار في العالم الحفاظ على استمرار قوة دفع التنمية.

وفي ضوء هذا الدليل، ينبغي للتركيز على الوقاية من الآثار الضارة لتغير المناخ أن يكون متسقا مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الانتقال من تقليد رد الفعل إلى ثقافة الوقاية مع التركيز على التنمية المستدامة بوصفها عاملا حاسما في منع نشوب الصراعات. إن تعزيز التنمية المستدامة وبناء القدرة على مقاومة الصدمات المادية والاقتصادية وتعزيز المؤسسات أمور حيوية لمواجهة آثار تغير المناخ وتعزيز السلم والأمن.

ويمكن التدليل على أثر تغير المناخ على رفاه الإنسان بطرق مختلفة. على سبيل المثال، وفقا لتقرير التقييم الرابع الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، من المتوقع أن تنخفض إنتاجية الحبوب في أفريقيا وجنوب آسيا بسبب تغير المناخ. في بعض البلدان الأفريقية، قد ينخفض حجم الإنتاج من الزراعة البعلية بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ومن المحتمل أن يعاني الأمن الغذائي وأن يزداد خطر الجوع في الزيادة. أفريقيا هي أيضا كثيرا ما ينظر إليها على أنها قارة حيث قد يصعد تغير المناخ الصراع أو يتسبب في نشوبه. ومن بين أسباب ذلك اعتماد القارة على القطاعات المعتمدة على المناخ والصراعات العرقية والسياسية التي نشبت مؤخرا وضعف الدول.

بمناسبة الحديث عن أفريقيا، نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ على رفاهية الإنسان، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات جادة للسيطرة على انبعاثات غازات الدفيئة. ولهذا السبب نحن جميعا نتوقع التوصل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن. أفريقيا، من جانبها، سترسل لأول مرة في التاريخ فريق تفاوض واحد برئاسة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وهو يملك صلاحية التفاوض بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن الفرص التي يتيحها هذا القرار ستكون أكثر أهمية من التحديات. فأكثر من ٥٠ بلدا، أي أكثر من ربع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ستتكلم بصوت واحد. ومن شأن ذلك أن يجعل إجراء المفاوضات أسهل بكثير من إجرائها في غياب هذا القرار. ولن تخمد الأصوات المعبرة عن مصالح أفريقيا وموقفها كما جرت العادة، والمشاكل التي نناقشها هنا اليوم بالتأكيد ستظهر على أعلى مستوى في كوبنهاغن.

كما علم وفدي أن تغير المناخ لديه القدرة على التأثير على العلاقات الدولية بين الدول من خلال احتمال تضارب المصالح المتعلقة باستخدام المياه العابرة للحدود أو غيرها من الموارد التي قد يزداد شحها نتيجة لتغير المناخ. ولكننا نعتقد أنه، من خلال تعزيز التعاون بين الدول ومع تقديم دعم ملموس من المجتمع الدولي، يمكن معالجة هذه المخاوف بشكل فعال.

يعتقد وفدي أيضا أن استراتيجية التكيف تتطلب تمكين الناس، وبناء قدرتهم على تحمل الصدمات، وتأمين سبل عيشهم، وبناء الهياكل التحتية المادية اللازمة وتعزيزها للحماية من الأحداث المناخية الحادة، فضلا عن إنشاء المؤسسات والنظم اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة على هذه الأحداث. لذلك يجب على المجتمع الدولي توفير دعم أقوى للتكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال الاستثمار في بناء القدرات على جميع المستويات.

وأخيرا، فإن أي فشل في التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، سيكون له بلا شك آثار أسوأ من مجرد انهيار الاقتصادات، بل قد يشعل الصراعات الخامدة ويتسبب في نشوب صراعات جديدة، مما سيجعل البلدان الفقيرة تهوي إلى كارثة شاملة. ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان تنمية مستدامة ومنصفة لجميع البلدان، ولا سيما عن طريق التأكد من أن البلدان المتقدمة النمو تفي بالتزاماتها الدولية في مجال المساعدة الإنمائية. وهذه ضرورة لا بد منها في خضم الصعوبات الاقتصادية العالمية الحالية، التي هددت بانتكاس التقدم الإنمائي الذي أحرز مؤخرا في كثير من البلدان النامية.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر نيوزيلندا الأمين العام على تقريره الشامل بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350)، الذي أعد بناء على طلب محدد في القرار ٢٨١/٦٣ – وهو قرار تاريخي وتفخر نيوزيلندا بأنها شاركت في تقديمه جنبا إلى جنب مع ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء الأخرى.

ويأتي هذا التقرير في وقت تضررت بشدة منطقة آسيا والمحيط الهادئ جراء الكوارث الطبيعية، مما أسفر عن نتائج مدمرة بالنسبة للكثير من المجتمعات المحلية والأسر وسبل كسب العيش. وبينت هذه المآسي الأخيرة التحديات التي تواجهها الدول الجزيرة الصغيرة النامية على وجه الخصوص، نظرا لصغر حجمها ومواطن ضعفها المعينة في مواجهة الكوارث الطبيعية، سواء كانت الكوارث المناخية أو خلاف ذلك. وتواصل نيوزيلندا بالتعاون مع الشركاء

الإنمائيين الآخرين تقديم الدعم لبلدان جزر المحيط الهادئ في التصدي لتلك التحديات.

وقدمت نيوزيلندا معلومات مفصلة في ما يتعلق بتقرير الأمين العام، حيث استندت إلى وجهات نظر الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. لذلك لا ننوي التعليق بالتفصيل على هذه المناسبة، ولكن هناك بعض النقاط الرئيسية التي ينبغي تسليط الضوء عليها.

يسرنا أن نرى إشارة إلى مؤتمر قمة كوبنهاغن، ونتطلع إلى المشاركة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص نؤيد دعوة التقرير إلى التوصل في كوبنهاغن إلى اتفاق ''يقوم على العلم ويكون شاملا ومتوازنا ومنصفا وعادلا من أجل مستقبل البشرية''. (*A/64/350*، الفقرة ٢٦)

إن الهدف الفوري لنيوزيلندا في مجال تغير المناخ هو اتخاذ إجراءات تخفيف عالمية فعالة وشاملة للتقليل من الانبعاثات، وتنفيذ تدابير فعالة للتكيف. وهدفنا في هذا السياق هو بناء المجتمعات الواثقة والمرنة التي تملك مقومات البقاء والتخفيف من أثر تغير المناخ باعتباره عاملا مضاعفا للمخاطر، كما ورد في تقارير نيوزيلندا وتقرير الأمين العام.

لتلك الأسباب، نحن مهتمون بشكل خاص بالفصل التاسع، ''آفاق المستقبل''. ويوصي التقرير بأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات، بما في ذلك اتخاذ خطوات جريئة في مجال تغير المناخ، وتوفير دعم أقوى للتكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية. ومن الأهمية بمكان إعطاء أولوية في هذا التكيف للبلدان الأضعف، بما في ذلك بلدان منطقة المحيط الهادئ.

ويعترف التقرير بأن هذه التهديدات الأمنية يمكن إدارتها بشكل فعال من خلال تدابير التنمية المستدامة، ولكن ذلك يتطلب البحوث المستنيرة ذات الصلة. نيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع شركائها في منطقة المحيط الهادئ لتحقيق هذا من خلال عدد من المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وقبل كل ذلك، يوضح التقرير أن طبيعة تداعيات تغير المناخ على الأمن ونطاقها الكامل غير مجزية إلى حد كبير، لذلك من المهم أن تسترشد عملية المضي قدما بأدلة تجريبية قوية، ونحن نتفق مع ذلك الرأي.

لقد قيل إن الصورة النموذجية لتغير المناخ هي صورة الدب القطبي على رقاقة جليد آخذة في الذوبان، ولكن فيما يتعلق بالإنسان فالصورة الأكثر وقعا ينبغي أن تكون صورة مواطني دولة جزرية يمكن أن تحرم بمرور الزمن من الزراعة، وتتلاشى هياكلها الأساسية وينخفض عدد السكان، وتصبح في نهاية المطاف غير صالحة للسكن. وستضطر شعوب كاملة إلى النزوح، وستتعرض المجتمعات المحلية الضعيفة أصلا لمزيد من التهديدات. وسنواجه قدرا كبير من المسائل المتعلقة بالأمن وغيرها. ويجب أن نتناول هذه المسائل قبل فوات الأوان. وذلك هو التحدي الذي نواجهه جميعا – الأمم المتحدة ودولها الأعضاء كافة.

**السيد بك** (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفدي، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. ويود وفدي أن يشكر الأمين العام أيضا على تقريره الشامل عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، الوارد في الوثيقة A/64/350. ويرحب وفدي بالتقرير ويثني على الطريقة التي تناول بها التقرير بعض التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة المتصلة بتغير المناخ.

تؤيد جزر سليمان البيان الذي أدلى به السيد ستيوارت بك، الممثل الدائم لبالاو، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. ويود وفدي أن يسهم في المناقشة بصفتنا الوطنية.

يتضح من التقرير أن هناك تداعيات أمنية متصلة بتغير المناخ تتطلب تعاون المجتمع الدولي على نحو جماعي لمواجهة التحديات المحددة والجديدة والناشئة المتعلقة بتغير المناخ. ويحدد التقرير خمسة عناصر لها تداعيات أمنية متصلة بتغير المناخ على الشعوب الضعيفة على الصعيد العالمي.

يتعلق العنصر الأول بضعف الشعوب أمام التهديدات المتصلة بتغير المناخ التي يتعرض لها غذاؤها ومياهها وصحتها وسلامتها الإقليمية وسبل كسب الرزق كافة للمجتمعات البشرية، لا سيما المجتمعات غير المجهزة بما فيه الكفاية للاستثمار بفعالية في تنفيذ الأنشطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويتعلق العنصر الثاني بالمخاطر التي تهدد بعكس مسار العمليات الإنمائية الحالية. ويكمن العنصر الثالث في بناء القدرات الوطنية على مواجهة الهجرة وتشريد السكان بسبب تغير المناخ، والتعامل مع الصراعات على الموارد المشتركة مثل مصادر المياه. رابعا، يؤكد التقرير خطر انعدام الجنسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وتداعياته على حقوق الإنسان والأمن والسيادة. خامسا، يساورنا القلق إزاء إمكانية نشوب صراعات دولية على الموارد المشتركة أو الموارد الدولية التي لم ترسم حدودها.

كما يحدد التقرير العوامل المقللة للمخاطر بغية التقليل من انعدام الأمن المتصل بتغير المناخ. وبالنسبة لهذه المسألة، نجدد دعوتنا إلى اتخاذ مجموعة تدابير للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ستمكن من تثبيت تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على المدى البعيد.

وفي هذا السياق، نود أن نستشهد بجزء من إعلان تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي اتفقت عليه جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، في مؤتمر القمة الذي عقدته في أيلول/سبتمبر، ويتعلق ذلك الجزء من الإعلان بضرورة اعتماد حزمة من أنشطة التقليل من المخاطر فيما بعد عام ٢٠١٢ تمكّن، أولا، من تثبيت تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على المدى البعيد في مستوى يقل كثيرا عن ٣٥٠ جزءا في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ ثانيا، تكفل حصر المتوسط العالمي للزيادات في درجة الحرارة السطحية في مستوى يقل كثيرا عن ١,٥ درجة مئوية فوق المستويات قبل الصناعية؛ ثالثا، تنص على سقف لانبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ ثم يبدأ الانخفاض بعد ذلك؛ رابعا، تخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي بأكثر من ٨٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠؛ وخامسا، تدعو الأطراف المدرجة في المرفق الأول من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى تخفيض انبعاثاتها الجماعية من غازات الدفيئة بأكثر من ٤٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، وبأكثر من ٩٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠، وذلك بالنظر إلى مسؤوليتها التاريخية.

وفيما يتعلق بعوامل تقليل المخاطر، تقوم الحاجة إلى إرساء أسس الحكم الرشيد والديمقراطي وإنشاء مؤسسات محلية ووطنية قوية، مثلما جاء في التقرير. غير أنه يجب بذل قصارى الجهود لتحسين الظروف الاقتصادية والتجارية في تلك البلدان لتمكينها من الاستثمار على نحو فعال في التشغيل المستدام لهذه المؤسسات بغية مواجهة مخاطر تغير المناخ واحتوائها من خلال برامج التخفيف والتكيف على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، من الأهمية بمكان أن نكفل الوفاء بالالتزامات التي قطعت بموجب برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بغية إتاحة عملية تمكينية للبلدان الضعيفة تسمح لها بمواجهة التداعيات الأمنية الخطيرة لتغير المناخ. وقد

دفع عدم الالتزام بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى تقديم قرارات تقر بالبعد البشري لتغير المناخ الذي يركز، مثلما يؤكد عليه ميثاقنا، على السكان من حيث التنمية المستدامة.

ويصدق القول ذاته على المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ. ففي هذه اللحظة التاريخية، التي تتطلب إبداء القيادة، فإنها غير متوافرة. ويسجل وفدي بالغ قلقه إزاء البيانات العلنية من لدن بعض الأوساط بشأن ضرورة تخفيض توقعاتنا الجماعية حول التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا في كوبنهاغن. إننا لا نزال على ثقة بأن التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا في كوبنهاغن أمر ممكن، لكنه يتطلب إبداء الإرادة السياسية لتحديد أهداف طموحة وإيجاد موارد كافية. وندرك أن هناك قدرا كافيا من التكنولوجيا المتوافرة لتثبيت مناخنا. ومثلما ذكر وفدنا في برشلونة، فإن ضحايا عدم اتخاذ أي إجراء سيكونون من بلدان نصف الكرة الجنوبي والبلدان الضعيفة والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وليس من بلدان المرفق الأول.

لذا، ندعو إلى اتخاذ الإجراء اللازم إلى القيام بذلك الآن. ولا نزال نقول إننا لم نف بما تعهدنا به على الرغم من استمرارنا في عقد مؤتمرات القمة بشأن تغير المناخ. ونوجه هذا النداء باسم الذين يعيشون على شفى الهاوية بسبب تغير المناخ ونود أن نقول إن الموجودين في الخط الأمامي سيظلون يعانون كل يوم بينما نستمر في تأجيل اتخاذ الإجراء اللازم والمطلوب منا الآن.

في الختام، أود أن أتقدم مرة أخرى بالشكر إلى الأمين العام على تقريره. كما نناشد مجلس الأمن أن يدرج هذه المسألة في جدول أعماله. ومرة أخرى، أشكر جميع الحاضرين ومن شاركوا في هذه العملية ودعموها على تأييدهم لمناقشة هذا الموضوع الهام.

**السيد غولدزينوفسكي** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ولقد كانت أستراليا فخورة بالمشاركة في تقديم القرار ٢٨١/٦٣ بشأن العلاقة بين تغير المناخ والأمن، ويسرنا أن يتم النظر اليوم في تقرير الأمين العام (A/64/350) هذه خطوة صغيرة لكنها هامة إلى الأمام لمواجهة هذا التحدي العالمي الخطير.

نحن جميعا على وعي تام بأن تغير المناخ يمكن أن يزيد من تفاقم حالات تتسم أصلا بالهشاشة وأن يزيد من الضغوط على مجالات ضعيفة أصلا. وهذا التقرير، شأنه شأن المناقشة التي سبقته، والتي يجب ألا ننسى شكر الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على تنظيمها، ساهم مساهمة كبيرة في تعزيز وعينا بالتداعيات المحتملة لتغير المناخ.

وترى أستراليا أن بذل الجهود الفعالة على الصعيدين العالمي والوطني للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه هو أفضل سبيل للتقليل إلى الحد الأدنى من آثار تغير المناخ، وبالتالي، من أي عواقب متعلقة بالأمن. ونرحب بتشديد التقرير على الوقاية باعتبارها خير علاج.

وتسهم أستراليا بقسطها على نحو كامل وعادل في بلورة حل عالمي لمشكلة تغير المناخ. وسيكون بمقدور بعض الدول أن تواجه آثار تغير المناخ على نحو أفضل من غيرها. والدول الجزرية المنخفضة، كما ذُكّرنا اليوم، معرضة للخطر بوجه خاص. والتهديدات التي يمثلها ارتفاع مستوى سطح البحر وازدياد ظواهر الطقس القاسي ستؤثر بشكل خاص على جيران أستراليا الجزريين في المحيطين الهادئ والهندي. وكما قلت عندما اتخذ القرار، فإن هذه الدول لم تفعل سوى القليل للتسبب في تغير المناخ، لكنها ستكون أول من يشعر بآثاره.

وكما يقول التقرير، فإن هذه الآثار ستهدد على الأرجح الأمن الغذائي والمائي والبنية الأساسية الحيوية

والمنشآت المجتمعية، وسوف تتأثر بها اقتصاداتها من خلال انخفاض الدخل من الزراعة والسياحة والمصائد.

ولذلك، فإن بناء قدرة على تحمل آثار المناخ مهم لتأمين سبل العيش ومساعدة السكان على أن يكون لديهم الخيار للبقاء في منازلهم، حيثما أمكن. ومن هذا المنطلق، تساهم أستراليا في أنشطة التكيف والتخفيف. لقد تعهدنا بتقديم حوالي ١٥٠ مليون دولار في إطار المبادرة الدولية للتكيف مع تغير المناخ لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية العالية في مجال التكيف. كما نساهم في صندوق أقل البلدان نموا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم تحديد أنشطة التكيف الملحة وتنفيذها.

ويجب أن يبقى المجتمع الدولي يقظا للآثار الأمنية المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ. وينبغي أن نذكر نحن في الجمعية العامة، أننا الصوت الحقيقي للمجتمع الدولي. وباتخاذ القرار ٢٨١/٦٣ وتلقي هذا التقرير، بدأنا نفي بذلك الالتزام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد البرلماني الدولي.

**السيدة فيليب** (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة المشتركة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة ومتابعة قمة الألفية. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ثيو بن – غوريراب، رئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا والرئيس السابق للجمعية العامة.

على مدى السنوات العديدة الماضية، يبني الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة شراكة استراتيجية سعيا لتحقيق السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى العالم. وإذا نظرنا إلى الوراء، أعتقد أنه يمكننا الاتفاق على أن تقدما مهما قد تحقق، كما أكدت الجمعية العامة نفسها من خلال قرارات متعاقبة.

قبل عامين، وفي خريف عام ٢٠٠٧، تلقت الجمعية العامة ورقة الاتحاد البرلماني الدولي للسياسات بشأن طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة وبرلمانات العالم. ونحن نرى أساسا أن هذه شراكة يجب أن تترسخ جذورها في الأنشطة التي تضطلع بها البرلمانات داخليا. وتشمل الشراكة الإجراءات التي تتخذها البرلمانات في ضوء مهامها التشريعية والمتعلقة بالميزانية، وعمل البرلمانات للإسهام في المفاوضات الدولية والمناقشات في الأمم المتحدة ومراقبتها وكفالة الامتثال الوطني للقواعد الدولية وسيادة القانون. كما تشمل فحص أنشطة الأمم المتحدة والإسهام في مداولاتها.

والاتحاد البرلماني الدولي مقتنع بأن أعضاء البرلمانات يستطيعون الاضطلاع بدور مهم في بناء الملكية الوطنية والدعم السياسي الوطني للعمل الدولي. وفي رأي الاتحاد، الذي يتشاطره كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة ستستفيد كثيرا بالتأكد من أن البرلمانات وأعضاءها يفهمون ما يجري عمله هنا في الأمم المتحدة فهما كاملا وغير مشوه.

وهذا هو الغرض من الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، التي اعتمدتها الجمعية العامة باعتبارها حدثا مشتركا بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ويجري تعميم التقرير الختامي له على البرلمانات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعقد جلسة هذا العام في وقت لاحق هذا الأسبوع. وستركز على الاستجابة الدولية للأزمة الاقتصادية العالمية. وستجمع مشرعين من أنحاء العالم للتفاعل مع الجمعية العامة ومجتمع الأمم المتحدة الأوسع، ونشجع البعثات الدائمة على المشاركة بنشاط.

وشأننا شأن رئيس الجمعية والدول الأعضاء، نحن أيضا نعمل جاهدين لتنفيذ توصيات القرار ٢٤/٦٣، المتخذ بتوافق الآراء قبل عام تحديدا. وأود أن أشير بإيجاز إلى بعض عناصره.

أولا، دعت الجمعية العامة لجنة بناء السلام إلى العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي في إشراك البرلمانات الوطنية في البلدان قيد نظر اللجنة في جهود تعزيز الحوكمة الديمقراطية والحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، وسعنا البرامج في بوروندي وسيراليون لدعم عملية سياسية شاملة للجميع. وبدأنا، مؤخرا، مشاورات مع لجنة بناء السلام بشأن نوعية دعم بناء القدرة التي يمكن تقديمها إلى البرلمان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي عن قرب مع منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم مساهمة برلمانية نشطة للمنتدى وجدول أعمال التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا. وبدأنا سلسلة من دراسات الحالة في أفريقيا بشأن علاقة البرلمانات بجدول أعمال فعالية المعونة، ونحن منخرطون بشكل جوهري في التحضير للدورة الثانية للمنتدى في العام المقبل.

ثالثا، شجع القرار الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز مساهمته في مجلس حقوق الإنسان، لا سيما في ما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان وتعهدات الدول الأعضاء. وكشف اجتماع أخير للاتحاد بشأن الاستعراض الدوري الشامل عن اهتمام كبير بين البرلمانات بهذه العملية، خاصة من حيث مناقشة مشروع التقرير الوطني في البرلمان قبل أن يصبح نهائيا وتلقي نتائج الاستعراض لإمعان النظر فيها. وسيسعى الاتحاد إلى متابعة هذه التوصيات.

ومن خلال تلك الجهود وغيرها لدعم أنشطة الأمم المتحدة، نحاول المساعدة في سد الفجوة بين الالتزامات الوطنية والاستجابات الوطنية، ونأمل في أن يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي وأعضاء البرلمانات بهذا من تقديم مساهمة مجدية لتعزيز الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم، أود أن أقول بضع كلمات عن العمل الذي ينتظرنا. يترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، اليوم وغدا، اجتماعا للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات لعام ٢٠١٠. وأمامنا جدول أعمال حافل، وكما حدث في القمتين البرلمانيتين السابقتين في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، يركز جزء كبير من أفكار رؤساء البرلمانات على البعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة. وسنستكشف خيارات زيادة تعزيز العلاقة المؤسسية بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد.

ولا يمكننا أن نفعل هذا وحدنا. فهذا يستلزم مشاورات موضوعية على مختلف المستويات بين الزعماء البرلمانيين أنفسهم، وفي العواصم بين الفرعين التشريعي والتنفيذي للحكومات، وهنا في مقر الأمم المتحدة مع الممثلين الدائمين ومسؤولي الأمم المتحدة. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع كل الأعضاء في هذه الرحلة المثيرة للاهتمام. وفي هذه العملية، ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أننا نتشاطر هدفا مشتركا لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية للتعاون المتعدد الأطراف وتوطيد سيادة القانون في العلاقات الدولية وتحقيق التطلعات المشروعة لشعوبنا نحو السلام والحرية والرخاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ٤٨ و ١١٤ و ١٢٠ و ١٢١ من جدول الأعمال.

**البند ٤٣ من جدول الأعمال**

**إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية**

**مذكرة من الأمين العام (A/64/303)**

**مشروع القرار (A/64/L.17)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بالبند ٤٣ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المعمم في الوثيقة A/64/303.

أعطي الكلمة للممثل الدائم لليونان ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.17.

**السيد ميتسياليس** (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني كثيرا أن أعرض للجمعية العامة مشروع قرار بشأن إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، الوارد في الوثيقة A/64/L.17، وذلك في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال.

في السنوات الأخيرة، زادت حساسية المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة وأظهر استعداده لتيسير إعادة أو رد الممتلكات الثقافية التي نُقلت بشكل غير مشروع من بلدانها الأصلية. ويتعارض هذا النقل، وبخاصة عندما ينتج عن الاتجار غير المشروع، مع جميع المبادئ التي ترمز إليها الثقافة.

إن الثقافة هي روح الأمة. والنقل غير المشروع للممتلكات الثقافية أو تدميرها يحرم الشعوب من تاريخها وتقاليدها. ورد الممتلكات هو الوسيلة الوحيدة للتعويض عن الخسارة وإعادة الإحساس بالكرامة. ولذلك، فإن من المهم للغاية أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعاونها الفعال، على المستوى الثنائي وفي المحافل الدولية على السواء، بروح التفاهم المتبادل والحوار بهدف حل أي مسائل معلقة بهذا الخصوص. ويشكل هذا التعاون أيضا أكثر السبل ملاءمة للتعامل مع الآثار السلبية للاضطرابات السياسية وغيرها من الاضطرابات الكبرى، بما في ذلك الصراع المسلح، التي وفرت تربة خصبة لفقدان الممتلكات الثقافية أو تدميرها أو إزالتها أو نقلها بصورة غير مشروعة.

في مشروع القرار الذي يشرفني أن أعرضه اليوم، حاولنا أن نعبر عن أحدث الخطوات والأنشطة التي اتخذها المجتمع الدولي، وبخاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تتحمل مسؤولية فريدة باعتبارها الهيئة الوحيدة المناط بها ولاية تعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها.

ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل التعاون من أجل زيادة التعبئة والعمل على تعزيز القيم التراثية وحماية الممتلكات الثقافية وإعادتها وردها إلى بلدانها الأصلية. مرة أخرى، فإن الوعي الجماهيري جزء هام للغاية من هذا المسعى الذي يشمل أيضا الحكومات والمجتمع المدني والقيادات الأكاديمية والفنية، وبالطبع، نحن جميعا الذين نشاطر تراثا ثقافياً مشتركاً – تراث البشرية.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، وكذلك، للمدير العام لليونسكو على الدعم الذي لا يكل والمستمر والهام الذي يقدمانه بشأن هذه المسألة.

سيبت في مشروع القرار في مرحلة لاحقة. وفي غضون ذلك، سنجري مشاورات بشكل وثيق مع جميع الوفود المعنية. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات الماضية، وبأوسع مشاركة ممكنة في تقديمه.

**السيد ليو زنمين** (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بالتقرير المقدم من الأمين العام في الوثيقة

A/64/303 في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ”إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية“، ويؤيد مشروع القرار A/64/L.17 الذي عرضه وفد اليونان في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تمثل الممتلكات الثقافية أحد الأصول القيمة للحضارة البشرية لأنها ترمز إلى هوية دولة أو شعب. والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات الثقافية والاتجار بها يشكلان تدنيسا للتاريخ والحضارة. وبينما تحظى حماية الممتلكات الثقافية وتشجيع ردها إلى بلدانها الأصلية بتوافق واسع في الآراء داخل المجتمع الدولي، فإنهما يشكلان أيضا حقوقا ثقافية أساسية وغير قابلة للتصرف لشعوب البلدان الأصلية، وكذلك مسؤوليات ثقافية تقع على عاتق جميع الحكومات.

في السنوات الأخيرة، حظيت مسألة إعادة الممتلكات الثقافية باهتمام متنام من عدد متزايد من البلدان. والصين تؤيد البلدان الأصلية في سعيها إلى إعادة الممتلكات الثقافية ذات القيمة الروحية والثقافية وتؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠٠٨، المعنون ”الحماية من الاتجار بالممتلكات الثقافية“. ونؤكد مجددا على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بمنع ومكافحة جميع جوانب الاتجار بالممتلكات الثقافية، بما في ذلك نقل الممتلكات الثقافية، التي أُخذت بصورة غير مشروعة من بلدانها الأصلية، عن طريق المزادات أو أي وسيلة أخرى.

وتعزيز التعاون الدولي وسيلة فعالة لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. وينبغي للدول الامتثال بحسن نية للأطر والمبادئ القانونية الدولية ذات الصلة بهذه المسألة والتعاون بفعالية مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية في جهود مشتركة لمكافحة تهريب الممتلكات الثقافية والاتجار بها وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في التشجيع على إعادة الممتلكات الثقافية.

تشيد الصين بالجهود التي تبذلها بهذا الخصوص اليونسكو، باعتبارها هيئة عالمية هامة تشارك في حماية الموارد الثقافية. ونحن نؤيد توسيع اليونسكو لنطاق أنشطتها في مجال الدعوة لزيادة الوعي العام؛ ولاسترعاء انتباه الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمتاحف ومديري الأسواق الفنية إلى الضرر المترتب على هذا الاتجار بالممتلكات الثقافية التي أُخذت للخارج بصورة غير مشروعة ونقلها، ولتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في سبيل إعادة الممتلكات الثقافية.

وتولي حكومة الصين أهمية كبيرة لحماية التراث الثقافي. وقد وضعنا نظاما قانونيا ورقابيا، محوره قانون حماية الآثار الثقافية. وتحققت نتائج إيجابية في مجالات حفظ الموجودات وبناء الأمن وإجراءات الحماية وإدارة الأسواق وحملات الدعاية. والصين الآن طرف في الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي؛ والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة؛ والاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدَّرة بطرق غير مشروعة؛ واتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح. وقامت الصين بدور فعال في صياغة إعلان المبادئ المتعلق بالقطع الثقافية المنقولة من مواطنها من جراء الحرب العالمية الثانية الصادر عن اليونسكو. وقد وقعت اتفاقات ثنائية مع الكثير من الدول بشأن منع الاستيلاء على القطع الثقافية والتنقيب عنها ودخولها وخروجها بشكل غير مشروع ونجحت، في مناسبات عديدة عبر التعاون الدولي، في سعيها لاسترداد قطع كانت قد نُقلت إلى الخارج على نحو غير مشروع.

لفترة زمنية طويلة بدأت في منتصف القرن التاسع عشر، سلبت القوى الغربية ونهبت، في حروب عدوانية متعاقبة على الصين، عددا لا يحصى من الآثار الثقافية الصينية، بما في ذلك عدة كنوز ثقافية من قصر يوان مينغ يوان الصيفي ينبغي أن تعاد إلى الصين تلك الآثار.

إن الصين تصر على حقها في المطالبة بإعادة الآثار الثقافية التي هُرِّبت إلى الخارج بصورة غير قانونية. وتعارض مزادات الآثار الثقافية المُهرَّبة من الصين بصورة غير قانونية، بما فيها الكنوز من قصر يوان منغ يوان الصيفي. ونرى أن هذه المزادات تتعارض مع الروح الأساسية للمعاهدات الدولية ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة. كما أنها تمثل انتهاكات خطيرة للحقوق الثقافية للصين ومصالحها.

ستواصل الصين الاشتراك بهمة في أنشطة اليونسكو الرامية للدعوة إلى إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. كما يجب أن نسعى للتوصل إلى الحلول المناسبة في ذلك الصدد، وبذلك نكون قد قدمنا إسهامنا الواجب في حماية التراث الثقافي الدولي.

**السيد شافيز** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن التراث الثقافي هو الإرث من الممتلكات المادية وغير المادية الذي تركه لنا أسلافنا عبر التاريخ. وتلك الممتلكات الثقافية تمكننا من تشكيل هويتنا بحيث نعرف من نحن ومن أين أتينا، وكذلك تمكننا من التطور بوصفنا أفرادا في مجتمعاتنا. ولذلك فللدول الحق في حماية تراثها الثقافي وهو واجب عليها.

ولا يمكن أن تتم الحماية بطريقة معزولة إذ لا تملك الدولة سوى جزء من التراث الثقافي. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى تعاون أصحاب المصلحة الآخرين مثل المتاحف والمؤسسات الفنية وتجار القطع الفنية والمجتمع ككل. ويجب عليهم جميعا أن يعملوا معا لمنع وقوع خسائر في الممتلكات الثقافية أو تعرضها للتدمير أو السلب أو السرقة أو النهب أو الاتجار غير المشروع، أو اقتنائها بصورة غير سليمة، بما في ذلك أي ضرر أو عمل من أعمال التخريب.

وتصبح تلك المهمة الشاقة في حد ذاتها أصعب عندما يتعلق الأمر بالتراث الثقافي الذي لا يخضع للولاية القضائية لدولة المنشأ. وللأسف، تلك الحالة تعاقب البلدان ذات الموارد القليلة. ولذلك من الضروري وضع آليات دولية لتعزيز التعاون ودعم الجهود التي تبذلها الدول لحماية تراثها الثقافي. وأفضل طريقة لذلك هي إعادة الممتلكات الثقافية المقتناة بصورة غير مشروعة إلى بلد المنشأ. ويوجد تحت تصرف المجتمع الدولي قواعد هامة في هذا المجال. ويتعين عليه التأكد من تطبيقها.

بيرو، من جانبها، صدقت على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح والبروتوكولين الملحقين بها والاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة. كما أبرمنا عدة اتفاقات ثنائية في هذا الصدد. وندعو الدول التي لم تنضم أو تصدق بعد على الصكوك الدولية المختلفة التي أشرت إليها إلى أن تفعل ذلك.

إن وجود إطار قانوني دولي أمر ضروري ولكنه ليس كافيا. وتتطلب حماية التراث الثقافي على نحو فعال أن تمتثل الدول امتثالا كاملا لالتزاماتها الدولية في هذا المجال. كما أنه يتطلب التعاون الفني والمالي والقضائي لتسهيل إجراءات إعادة الممتلكات الثقافية وردها. ومن الضروري كذلك أن يكون هناك تعاون بين أصحاب المصلحة. ولا بد من التأكيد على أن تلك الجهات هي التي تقدم المعلومات إلى السلطات المعنية بشأن الممتلكات التي في حوزتها. وفي كثير من

الحالات، هي أيضا التي تعيد طوعا الممتلكات بعد أن حصلت عليها بطرق غير مشروعة. وينبغي تشجيع تلك الممارسة المتمثلة في الإعادة الطوعية والاعتراف بها.

يسرنا أن جهودا كبيرة تبذل حاليا فيما يتعلق بإعادة التراث الثقافي، كما هو مبين في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التدابير التي اتخذت لإعادة هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصلية (انظر A/64/303). وتتضمن تلك الوثيقة، التي نشعر بالامتنان عليها، تقريرا شاملا عن الجهود التي تبذل في هذا المجال. وأود أن أشير بصورة خاصة إلى قاعدة بيانات اليونسكو للتشريعات الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي وهي أداة قيمة للغاية للاطلاع على كيفية وضع الدول للتشريعات وتنفيذها للإجراءات الداخلية. ولذلك من الضروري أن تقوم الدول التي لم تقدم بعد معلومات عن قوانينها الخاصة بالتراث الثقافي بتقديم هذه المعلومات في أقرب وقت ممكن. وينبغي للدول التي سبق لها فعل ذلك أن تطبق تلك القوانين الآن.

ومع ذلك، يحدد التقرير أيضا المجالات حيث التعزيز أمر ضروري. في ذلك الصدد، هناك ضرورة ملحة لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة اليونسكو الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها. وقد اعتمدت تلك التوصيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بمشاركة فعالة من بلدي. وينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق زيادة كبيرة في إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها.

والمجال الآخر المطلوب فيه التعزيز هو مكافحة إفلات مهربي الممتلكات الثقافية من العقاب. ويجب علينا وضع آليات للتحقيق مع الأشخاص المرتبطين بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومراقبتهم واحتجازهم ومحاكمتهم. إن صلاتهم بالأنواع الأخرى من الجريمة المنظمة تزداد قوة بصورة مثيرة للقلق. ومن أجل وضع حد لهذا النشاط غير المشروع، يجب علينا أن نعاقب بشدة كل المدانين بذلك.

وآليات التعاون الإقليمي يمكنها بل يتعين عليها أن تؤدي دورا قياديا في إعادة الممتلكات الثقافية وردها إلى بلد المنشأ. ونحن ممتنون على الجهود التي بذلتها منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) وجماعة بلدان الأنديز بالتعاون مع حكومة بيرو، لتنظيم حلقة عمل لبناء القدرات بشأن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. ونحث الدول الأخرى والهيئات الإقليمية على أن تقتدي بتلك التجربة الإيجابية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن استعدادنا للتعاون في تبادل خبراتنا.

تواصل بيرو جهودها لاسترداد الممتلكات الثقافية التي هُرّبت إلى خارج أرضنا بطرق غير مشروعة أو التي لم يتم ردها في الوقت المناسب. وبفضل مساعدة وتعاون بلدان مختلفة، نجحنا في استعادة القطع التي لا تقدر قيمتها الثقافية بثمن. وبيرو تتعاون مع الدول الأخرى بنفس القدر من التصميم. هذا العام، سررنا بإعادة ثلاثة ألواح طين مسمارية، يرجع تاريخها إلى الفترة بين القرنين الثالث والأول قبل الميلاد، إلى السلطات العراقية والشعب العراقي، كانت قد ضبطت في بلدي بحوزة مهربين دوليين.

إن بيرو باستعادتها الممتلكات الثقافية الخاصة بها وإعادة الممتلكات الثقافية المصادرة إلى أصحابها الشرعيين لا تفي بالتزاماتها فحسب، وإنما تتصرف بتلك الطريقة لأنها تعتقد أنها مسألة التزام أخلاقي أيضا. ولا تستلزم استعادة الممتلكات الثقافية وردها الجوانب القانونية والسياسية والأثرية فحسب، بل هي وقبل كل شيء، مسألة أخلاقية أيضا. ويكتسي العنصر الأخلاقي والمعنوي أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بإرسال الممتلكات الثقافية إلى الخارج لأغراض

العرض والترميم أو الدراسة التي لم تعاد إلى بلد المنشأ في الوقت المناسب. ويجب علينا ألا تتغاضى عن هذه الحالات. يجب أن تعاد الممتلكات فورا إلى أصحابها الشرعيين.

ثمة مثال ملموس في هذا الصدد هو الجهود التي تبذلها بيرو لاسترداد عدد كبير من القطع التي استخرجت من موقع ماتشو بيتشو وهو أحد عجائب الدنيا السبع في العالم المعاصر، وما زالت موجودة في متحف بيبودي في جامعة ييل في الولايات المتحدة. ونأسف لأن الحوار لضمان إعادة تلك الممتلكات لم يؤت ثماره، ولأنه كان من الضروري اللجوء إلى الطريق القانوني. ونعتقد أن العدالة هي التي ستحدد أننا على حق. ومع ذلك، هذا لا يغير إيماننا بأنه، قبل اللجوء إلى الآليات القانونية، ينبغي للدول مضاعفة جهودها الرامية إلى حل النزاعات المتصلة بإعادة الممتلكات الثقافية وردها بطرق ودية عن طريق التفاوض أو غيره من الوسائل التكميلية.

نحن متأكدون من أن الحق إلى جانبنا. وسنواصل العمل بلا كلل من أجل ضمان إعادة الممتلكات الثقافية إلى أصحابها.

**السيد كوما** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يعرب عن بالغ تقديره للأمين العام على مذكرته التي يحيل بها التقرير الشامل عن بند جدول الأعمال قيد النظر (A/64/303). كما يشيد وفد بلدي بالدور المتزايد الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. ونثني أيضا على اللجنة الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية.

تشكل مسألة إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها مجالا توضع فيه العلاقات الدولية على المحك. وبسبب القيمة الجمالية النفيسة للممتلكات الثقافية والدور المحوري الذي تضطلع به في الحفاظ على مواهب بني البشر وصمودهم وتسجيلها، فإن وفد بلدي يولي أهمية خاصة لهذا البند من جدول الأعمال. وتشكل إعادة الممتلكات الثقافية المهجرة وسيلة أساسية لاستعادة تراث الشعوب وهويتها وإعادة بنائهما. كما تقيم الحوار بين الحضارات في أجواء من الاحترام المتبادل. وتتعلق أيضا بخاصية السيادة غير القابلة للتصرف لكل شعب التي ينبغي أن يصل بموجبها إلى رموز تراثه التي لا تعوض وأن يكون بمقدوره أن يتمتع بها. وهناك شعور قوي اليوم بأنه لا يمكن الاستعاضة بوجود المتاحف العالمية وتزايد عددها في مختلف المواقع في المستقبل عن الوشيجة القائمة بين الممتلكات الثقافية ومجتمعات الماضي والحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من أن إثيوبيا ظلت مستقلة لأمد طويل، فقد عانينا من النهب المتكرر والتهريب المنهجي لتراثنا الثقافي، منذ العصور الغابرة إلى الحروب الدينية في القرن السادس عشر. وقد أدى نهب مجموعة متنوعة غير محدودة من التحف الفنية وعدد لا يحصى من المخطوطات إلى استنفاد كبير لتراث إثيوبيا الثقافي.

غير أن رياح التفاؤل بدأت تهب في السنوات الأخيرة. فبعد سنوات عديدة من التفاوض، أعادت إيطاليا مسلّة أكسوم إلى إثيوبيا. وبالنظر إلى فتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع إيطاليا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر مرة أخرى إيطاليا حكومة وشعبا على ذلك العمل الشهم. ونعتقد أن بلدانا أخرى ستشرع أيضا الآن في عملية إعادة الممتلكات المتبقية، بما في ذلك المخطوطات، والأعمال الفنية، والتحف الدينية والثقافية.

وفي هذا العصر المتسم بالعولمة، من الأهمية بمكان أن يكون بمقدور الأمم أن تحافظ على هويتها التاريخية والثقافية، وأن تعمل وتتعاون معا في الوقت ذاته للتغلب على التحديات العالمية. وتشكل الممتلكات الثقافية همزة وصل بين

الماضي والحاضر والمستقبل. ولا جدال في أن الممتلكات الثقافية عنصر أساسي من عناصر الحضارة والتراث الوطني. ومثلما شددت على ذلك مختلف قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإن العديد من بلدان المنشأ تولي أهمية قصوى لإعادة الممتلكات الثقافية. وفي بعض الحالات، يشكل التراث الثقافي مستودعا للقيم الروحية والثقافية الأساسية. وتمثل الثروة الثقافية لإثيوبيا رمزا لكبريائها الوطني ووحدتها في ظل التنوع.

وفي الختام، تؤمن إثيوبيا على نحو راسخ بأن التعاون على إعادة الممتلكات الثقافية ينبغي أن يكون مسألة أخلاقية. فالمبادئ الأخلاقية الأساسية وإعادة الممتلكات الثقافية ترتبط ارتباطا مباشرا بكون المرء إنسانا. وينبغي تعزيز التعاون والشراكة والنوايا الحسنة. ويتعين تعزيز دور المنظمات المنخرطة في تلك العملية من خلال تزويدها بما يلزم من وسائل وموارد وهياكل أساسية. ونجدد التأكيد على ضرورة احترام طلبات إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها بصورة كاملة والامتثال لها، باعتبار ذلك عملا من أعمال العدالة وواجبا أخلاقيا.

**السيد سريب الدين** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تولي إندونيسيا أهمية بالغة لإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. وباعتبار إندونيسيا بلدا يزخر بالعديد من التحف الفنية الأثرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، فقد اتخذت العديد من التدابير للحفاظ على تراثها الوطني القيم. ومن بين هذه التدابير، سن القانون رقم ٥ لعام ١٩٩٢ المتعلق بصون الممتلكات الثقافية. وتنوي حكومة إندونيسيا تنقيح ذلك القانون لكيلا يشمل الجوانب المادية للثقافة فحسب، مثل الممتلكات والمواقع التراثية، بل أيضا الجوانب غير المادية، مثل الأعراف والفنون.

وتقر إندونيسيا بانطلاق قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للتشريعات الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي في عام ٢٠٠٥، التي تشكل أداة مرجعية وخلاصة للممارسات الجيدة. كما ننوه بشهادة التصدير النموذجية الخاصة بالممتلكات الثقافية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الجمارك العالمية باعتبارها أداة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. كما نشيد بجهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بوضع المعايير على الصعيد الوطني واتخاذ الخطوات لتعزيز وعي الجمهور بالمسائل ذات الصلة المتعلقة برد الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها. ونثني أيضا على عمل لجنتها الحكومية الدولية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها. كما نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تواصل الدول بذل قصارى جهودها لمنع الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات الثقافية.

وتشدد إندونيسيا على أن مشروع القرار A/64/L.17 يتعلق أساسا باستعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة. غير أن وفد بلدي يلاحظ أننا كثيرا ما نواجه العديد من الصعوبات القانونية على الصعيد الدولي عندما نحاول استعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بصورة غير مشروعة، وهي مصاعب لا تنطبق عليها اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعام ١٩٧٢ المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية عام ١٩٨٥ للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة.

وتود إندونيسيا أن تشدد على البعد الإجرامي لهذه المسألة. فكما نعلم، من الطبيعي أن يتم إرسال الممتلكات

الثقافية المسروقة عبر الحدود الدولية بصورة غير قانونية. وبطبيعة الحال، يجذب البعد الدولي مجرمين دهاة تتمثل وجهاتهم المفضلة في الدول التي يحسون فيها بأنهم يستطيعون التهرب من إنفاذ القانون أو قد يكون بمقدورهم استغلال ما يرونه من ثغرات قانونية. ولذلك، تعتقد إندونيسيا أنه ينبغي للدول أن تتعاون لمعالجة الصعوبات القانونية التي لا تتناولها اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، بغية زيادة ردع أولئك المجرمين الدهاة ومنعهم من الاتجار بالممتلكات الثقافية بصورة غير مشروعة والحيلولة دون إيجاد ملاذات آمنة لهم.

وتعتقد إندونيسيا أن التعاون بين الدول ممكن من خلال تبادل المساعدة القانونية بشأن المسائل الجنائية وتسليم المجرمين، بما أنهما مترابطان على نحو وثيق. وعلاوة على ذلك، يتسم تقديم المساعدة القانونية وتسليم المجرمين بأهمية أساسية في كفالة أن تكون الإجراءات الجنائية ضد مرتكبي هذه الجرائم فعالة.

أخيرا، بالإضافة إلى التعاون فيما بين الدول، من المهم لكل أعضاء المجتمع الدولي أن يواصلوا التعاون في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بغية تحقيق زيادة في التعبئة والعمل لصالح قيم التراث ولكفالة عودة الممتلكات الثقافية إلى بلدان المنشأ أو التعويض عنها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. بناء على طلب من مقدم مشروع القرار، سيجري البت في مشروع القرار A/64/L.17 في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

**البند ١١٦ من جدول الأعمال** (تابع)

## متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

### مشروع القرار (A/64/L.10)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة ٣٤، المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجامايكا لعرض تنقيح لمشروع القرار A/64/L.10.

**السيد وولف** (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني إبلاغ الجمعية العامة بأنه، منذ تقديم مشروع القرار المعنون ''إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي''، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الوارد في الوثيقة A/64/L.10، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أيسلندا، بلجيكا، بنغلاديش، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، الدانمرك، سان مارينو، السلفادور، صربيا، قبرص، ليختنشتاين، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. كما أود أن أذكر الجمعية العامة بأنه، عند تقديم مشروع القرار، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انضم ٣٧ بلدا كمقدمين إضافيين وهم: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بلغاريا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، جزر سليمان، جورجيا، سري لانكا، سلوفينيا، الصين، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، مالطة، موناكو، النمسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان. وبهذا يصل مجموع مقدمي مشروع القرار إلى ١٤٧.

ونتيجة للمشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء، تم التوصل إلى اتفاق على تنقيح مشروع القرار ليتضمن فقرة فرعية إضافية في الفقرة ١٣، نصها كالتالي:

”تطلب أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة للشراكات، من خلال الأمين العام، تقديم تقرير شامل إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن وضع الصندوق الاستئماني التذكاري الدائم، وبصفة خاصة، عن التبرعات المحصلة واستعمالها“.

وكأن القدر شاء، يوافق اليوم احتفال منظومة الأمم المتحدة باليوم الدولي للتسامح. ومن المناسب أننا مجتمعون هنا لاعتماد مشروع قرار يتناول النتائج المترتبة على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي ما زالت تؤثر على ذرية الضحايا حتى اليوم.

وستكون إقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة رمزا مناسبا لما تمثله الأمم المتحدة، ألا وهو، تعزيز كرامة جميع البشر وقيمتهم والحفاظ عليها. وهذان مبدآن أساسيان في ميثاق الأمم المتحدة. وهما أيضا مبدآن سيبقى المجتمع الدولي مركزا عليهما اليوم في احتفاله بالتسامح، الذي يذكرنا بالموضوع الذي احتفظنا به لمبادرتنا، وهو ”الإقرار بالمأساة وإيلاء الاعتبار للتركة، حتى لا ننسى“.

في الختام، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي لكل الذين شاركوا بروح بناءة في المشاورات غير الرسمية لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع هذا القرار. ولذلك، فإنني واثق بأن مشروع القرار هذا، كمشاريع القرارات المماثلة في السابق، سيُعتمد بالإجماع، خاصة في ظل الدعم القوي من جانب الدول الأعضاء. والحق، أننا ممتنون لمشاركة ١٤٧ دولة عضوا في تقديمه.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير الخاص للدول الأعضاء من أفريقيا والجماعة الكاريبية، التي ما فتئت تضطلع بدور أساسي في تعزيز مبادرة النصب التذكاري الدائم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.10، المعنون ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/64/L.10 بصيغته المنقحة شفويا.

اعتمد مشروع القرار A/64/L.10 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١٥/٦٤).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.